±

إتفاقية تعامل وساطة مالية بالبورصات الأجنبية +

بإدارة العميل

مقدمة:

1- الساده **شركة أنفيستمنت سبوت** الكائن مقرها الرئيسي في دولة سانت لوشيا
Top Floor, Rodney Court Building, Rodney Bay, Gros Islet, Saint Lucia

(طرف أول – و يشار إليه فيما بعد" الشركة")

(طرف ثاني – و يشار إليه فيما بعد " العميل")
(مجتمعين، يشار إليهما فيما بعد " الأطراف")

التمهيد:

لما كانت الشركة هي من الشركات التي تعمل في مجال الاستثمارات المتنوعة، بما تملكه من الخبرة والمؤهلات الكافية في هذا المجال.

وحيث أنه بناء على طلب العميل بفتح حساب للتداول في الاسواق العالمية خاص به يدار من قبل العميل و يشار إليه فيما بعد ب" حساب التداول الالكتروني "، وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما القانونية التامة للتعاقد و التصرف، فقد تم الاتفاق و التعاقد فيما بينهما

كما يقر الطرفان بأن الشركة تعمل وتمارس نشاطها بموجب هذا العقد تحت وصاية وإشراف شركة/مؤسسة مؤسسة ومسجلة في دولة سانت لوشيا،

وأن جميع الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية تخضع للإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة سانت لوشيا، ويوافق الطرف الثاني صراحة على ذلك دون أي تحفظ وفقا للأحكام و الشروط التالية:

(البند رقم 1)

يعتبر التمهيد السابق ومقدمته ضمن العقد جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومتمما لأحكامها ويقرأ معها.

ا(البند رقم 2)

تعتبر ملاحق التداول المرفقة بهذه الاتفاقية وخصائص عقود التداول وعقود المتاجرة الالكترونية بالاضافة الى حسابات التداول المذكورة و بما يحتويه من بنود و أحكام من طرفيها جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية و متمما لأحكامها.

(البند رقم 3) إ نشاء أو فتح حساب التداول

تنشأ بموجب هذه الاتفاقية باسم العميل لدى الشركة حساب تداول برقم حساب) التي يعهد بها للشركة و يخوله استلامها و استلام كافة مستنداتها من أية جهة أخرى تكون لديها هذه الأ وراق والاصول و المستندات بأي صفة كانت.

(البند رقم 4) صلاحيات الإدارة

تتولى الشركة تنفيذ تعليمات العميل في إدارة" حسابه "بموجب التعليمات الصادرة لها مباشرة من العميل سواء كانت كتابية أو هاتفية مسجلة أو عن طريق خدمة البريد الإلكتروني الخاص بالشركة وللعميل التداول بنفسه من خلال منصة التداول بعد حصولة على كلمة المرور وكلمة السر من الشركة الخاص بحسابه ومن خلال الوسائل التي تحددها الشركة وفقا لسياستها الإستثمارية ، على أن تقوم الشركة ببذل العناية المطلوبة وفقا لظروف الأسواق التي تتعامل فيها و كذلك وفقا لمخاطر الاستثمار و التي يقر العميل بإطلاعه عليها.

كما يقرّ العميل أنه بموافقته على هذه الاتفاقية وباستخدامه لمنصة التداول، فإن الشركة لا تضمن للعميل تحقيق أية أرباح أو عوائد لهذا الحساب، إذ إن دور الشركة يقتصر على تنفيذ تعليمات العميل. وذلك بناء على تخويل خطي او بموجب الوكالة الممنوحة لكوادر الشركة او اي شخص مخول من قبل العميل.

(البند رقم 5)

التزامات و مسؤوليات الشركة

تلتزم الشركة بالآتي:

1- إدارة الحساب: تكون إدارة الحساب بناء على تعليمات العميل من خلال أي عضو من أعضاء الجهاز الوظيفي (بالاضافة الى قيام العميل بالتداول الالكتروني من خلال منصة التداول المتاحة للعميل وذلك من خلال إستخدامه لكلمة المرور وكلمة السر الخاصة به.

2- تلتزم الشركة بالحفاظ على سرية معاملات وبيانات العميل، و يكون لها الحق بالتصريح عنها للحالات المصرح بها قانونا .

3- لن تكون الشركة ملزمة باتخاذ أية إجراءات قانونية أو قضائية بالنيابة عن العميل تجاه أي طرف آخر بما فيها الأطراف الأخرى التي تتعامل معها الشركة بموجب هذا العقد.

4- تنفيذا للبند الخامس السالف الذكر، يحق للشركة في أي وقت الطلب إلى العميل استعادة أصوله و/أو اموالة المودعة في حساب التداول بعد خصم جميع المبالغ المستحقة للشركة نتيجة إدارة تلك الاموال والاصول من خلال حساب التداول الالكتروني لغاية تاريخ سحبها من الحساب.

5- تقوم الشركة بتوفير خدمة برنامج التداول العالمي (اونلاين) فقط والشركة غير مسؤولة اية نتائج سواء ربح او خسارة تحققت للعميل .

يحظر على الشركة ما يلي

1. تنفيذ عملية الشراء في البورصات الأجنبية للعميل إلا بعد التأكد من وجود رصيد نقدي كاف مسبق في حساب العميل لتنفيذ العملية، كما ويحظر عليها منح عملائها تمويلا من أموالها أو من أموال عملائها للتعامل في البورصات الأجنبية.
2. قبول تفاويض لأي عمليات شراء أو بيع في البورصات الأجنبية إلا من عملائها أو من ممثليهم القانونيين لديها حسب الأصول.
3. تنفيذ أي عملية شراء أو بيع في البورصات الأجنبية إلا بموجب تفاويض من العملاء وتشمل التفاويض المستلمة خطيا أو عن طريق الهاتف أو عن طريق رسالة بريد إلكتروني أو عن طريق التداول عبر الإنترنت.

(البند رقم 6) التزامات و حقوق العميل

1. لا يحق للعميل ترتيب أي حقوق للغير على حساب التداول الخاص به أو أي من مكوناته لصالح أية جهة إلا بعد الرجوع للشركة واخذ موافقتها الخطية على ذلك ووفقا للإجراءات المتبعة لديها في هذا الخصوص دون الاخلال بالتعليمات والانظمة الصادرة بهذا الخصوص.
2. يكون العميل مسؤو لا مسؤولية تامة عن التعليمات التي يصدرها للشركة.
3. يقرالعميل ويؤكد أنه على علم بأن الدراسات و البحوث التي قد تصدرها الشركة من وقت إلى آخرما هي إلا للاستدلال وأنها تمثل وجهة نظر الشركة الفنية و أن الشركة لا تضمن تحقيق أية نتائج إيجابية أو أرباح في حالة استناد العميل على تلك البحوث والدراسات.
4. يقر العميل بأن جميع إيداعات حساب التداول الخاص به هي ملكا له وأنها ليست موضوع أي نزاع أو مطالبة من قبل أي طرف أو جهة أخرى.
5. يتعين على العميل إخطار الشركة خطيا بأي تفويض أو توكيل رسمي يصدر منه لأي فرد أو جهة لينوب عنه في إدارة حسابه أو إستلام البيانات العائدة لها. و الإطلاع على مكوناتها على أن يحدد العميل فيه تلك الصلاحيات بشكل واضح لا مجال للبس فيه ، كما يلتزم العميل بإخطار الشركة كتابة خلال مدة لا تتجاوز يوم واحد من تاريخ إلغاء التفويض أو توكيل طرف ثالث.
6. يقرالعميل ويلتزم بمتابعة العمليات المنفذة على حسابه بشكل دائم ومستمر وهو المسؤول عن طباعة كشوفات الحساب الخاص المتضمنة العمليات المنفذة على حسابه وتعتبر هذا العمليات صحيحة وسليمة ولا يشوبها الخطاء او اللبس اذا لم يقم العميل بالاعتراض عليها خلال 24 ساعة .
7. يتحمل العميل نتائج استخدام برنامج االتداول العالمي (السيستم) سواء كانت ربح او خسارة ولا يحق له باي شكل من الاشكال مطالبة الشركة جزائيا و مدنيا ولا يحق له التشهير بسمعة الشركة وبعكسه يتحمل المسؤولية القانونية الكاملة .

(البند 7) السحب من موجودات الحساب

للعميل الحق بسحب كل أو جزء من موجودات الحساب و ذلك عن طريق تقديم إخطار كتابي إلى الشركة للشركة الذي يبدي فيه رغبته بذلك و تلتزم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك خلال مدة مناسبة وشريطة عدم وجود أي نزاع قضائي أو غير قضائي بين العميل والشركة أو بين العميل وأي طرف آخر بخصوص الأموال المودعة في الحساب وعدم وجود أي مانع قانوني يحول دون إتمام عملية السحب.

(البند 8) اللغة المطبقة

من المتفق عليه بين أطراف العقد أنه في حال وجود أي تعارض بين النصين العربي والكردي فإن نص اللغة العربية هو السائد والمطبق.

(البند 9) خدمات وشروط وبنود عامة

اطلع ووافق العميل على بنود الخدمات والشروط والأحكام العامة المشار إليها أدناه والتزامه بها قانونا.

خدمات وشروط وبنود عامة

التداول الإلكتروني للعميل ومعاملات العميل المفترض تنفيذها من خلال حساب التداول الإلكتروني و/أو الموقع الإلكتروني و/أو هاتف الشركة . وبالتوقيع على العقد، يلتزم العميل بطبيعة الخدمات، والبنود والشروط الواردة في الملاحق المرفقة بالطلب والتي تشكل جميعها مستندا واحدا .

(البند 10) تعريفات

يكون للمصطلحات الواردة في هذه الاتفاقية المعاني التالية:

المحفظة

ويقصد بها أينما وردت حساب التداول الالكتروني الذي ينشأ بموجب هذه الاتفاقية لدى الشركة من أموال وأصول العميل الخاصة.

حساب المحفظة بإدارة العميل:

المحفظة الخاصة التي يتم إنشاءها من قبل الشركة و التي يديرها العميل من خلال تفويض الشركة بالقيام نيابة عنه بما يلزم من إجراءات و قيد في حسابات العميل و ناتج جميع العمليات التي ترد عليها و كل ما تجريه الشركة من تصرفات على عناصر المحفظة بناء على تعليمات العميل ووفقا لما هو وارد ببنود هذه الاتفاقية.

عناصر المحفظة

الأموال والإستثمارات التي تشملها المحفظة في أي وقت أثناء سريان هذه الاتفاقية من ودائع نقدية أو أوراق مالية أو أية أصول أخرى محلية كانت أو أجنبية، و كذلك أسهم المنحة التي قد تنتج عن الأوراق المالية المذكورة أثناء سريان هذه الاتفاقية و أي حقوق أو أموال أخرى أيا كانت طبيعتها أو نوعها.

مستندات اتفاقية فتح محفظة

ويقصد به المستندات الأخرى، و النماذج و الإقرارات، و القرارات، الصادرة عن الشركة خلال فترة سريان هذه الاتفاقية.

كشف الحساب

و يقصد به كشف الحساب الذي يوضح أموال العميل المسجلة في الحساب.

جهاز الوصول

و يقصد به الجهاز الذي يتيح للعميل تسجيل طلبات الشراء، و عرض المعلومات المالية و غير المالية، و استخدام الخدمات المقدمة على منصة التداول (أجهزة الحاسب الآلي الشخصي أو الهواتف النقالة).

الأصول

ويقصد بها جميع الأصول، والأموال، والأوراق المالية، وأسهم الإستثمار، و العقود المستقبلية، و عقود الفروقات، والعقود خارج المقصورة، وعقود العملات الأجنبية، و أي نوع عقود تكون مملوكة أو مسجلة أو قيد الملكية حاليا أو لاحقا من قبل الشركة في حساب عملائها.

يوم عمل

يعني أي يوم آخر غير الجمعه أو السبت أو اليوم الذي يتم فيه إغلاق البنوك في دولة سانت لوشيا أو إغلاق بإذن القانون أو اي يوم عطله عالمية يتوقف فيها السوق العالمي عن التداول سواء كليا او جزئيا .

الهامش النقدي

ويقصد به المبلغ أو الغطاء الكلي للمخاطر، و الأموال الإضافية التي يودعها العميل لدى الشركة في شكل ضمان لشراء أو بيع أو للتعويض عن خسارة ناجمة عن حركة أسعار سلبية في الأدوات المالية محل التعاقد.

الشركة: ويقصد بها شركة . ئينفيستمنت سبوت

المنتج ويقصد بها أي ورقة مالية أو أي منتج يتم عرضها للتداول من قبل الشركة.

العميل أو المتداول او أنت

ويقصد به كل شخص أو شركة مسجلة تقدم طلبا توافق عليه الشركة لفتح حساب تداول.

المستفيد الحقيقي:
الشخص الطبيعي صاحب المصلحة الحقيقية الذي تتم علاقة العمل لمصلحته أو نيابة عنه أو له سيطرة كاملة او فاعلة على شخصية اعتبارية أو ترتيب قانوني أو الحق في إجراء تصرف قانوني نيابة عنها.

الموظف المختص
و يقصد به الشخص المعتمد من الشركة لتسويق أنشطة الشركة و نشره مزايا الخدمات المقدمة للعملاء.

إخطار التقصير
ويقصد به الإخطار الموجه من الشركة (حسبما يكون عليه الحال)بموجب الشرط رقم 34 من هذه الاتفاقية.

وسيط التنفيذ
ويقصد به الوسيط الذي ينفذ المعاملات نيابة عن الشركة في السوق لصالح العميل.

ساعات التداول المعتمدة
و يقصد بها قدرة العميل على التداول على الأوراق المالية (حيثما أمكن) من وقت لآخر خلال ساعات العمل المعنية لسوق الأوراق المالية / السوق المالي العالمي بعد إنتهاء موعد الإقفال الاعتيادي.

السوق السريعة:
و يقصد بها السوق المالية التي تتضمن إختلال توازن حاد للصفقات من حيث التذبذب السريع للأسعار و بما يشمل تقلبات عالية و تداولات ضخمة.

السعر غير الحي
يقصد به السعر و الخدمات الأخرى التي توفرها الشركة كتدبير تعويضي حال تعطل النظام / منصة التداول.

الخدمات
ويقصد بها الخدمات التي يتعين على الشركة توفيرها بموجب البنود و الشروط المنصو ص عليها في هذه الاتفاقية من خلال برنامج التداول الإلكتروني و/أو الموقع الإلكتروني للشركة، أو أية مواقع إلكترونية آخرى يعلن عنه من قبل الشركة.

أمر تلقائي محدد مسبق
و يقصد به أمر لشراء أو بيع أصل أو منتج أو أداة مالية بسعر السوق بمجرد تنفيذها في السوق على نفس السعر المحدد أو على سعر أسوأ/أفضل في السوق.

الأطراف ذات الصلة
يعني كل من مدراء الشركة و/أو موظفيها و/أو الشركات التابعة لها بجميع أنواعها، و مقدمي الخدمة كطرف ثالث، والمقاولين، أو الموردين الآخرين، و توفير الخدمات أو القيام بأعمال في تقديم الخدمات بموجب أحكام هذا الاتفاق.

حساب التداول الإلكتروني أو الحساب
و يقصد به حساب أو حسابات التداول الإلكترونية التي يتم فتحها حاليا أو لاحق ا من جانب العميل لدى الشركة أو الحساب المشارك فيه العميل.

سياسة التداول
و يقصد بها سياسة التداول و خصائص عقود المنتجات التي سيتم توفيرها، كتابيا أو عبر البريد الإلكتروني من حين لآخر طبقا للتغيرات التي تطبقها الأسواق على سياسات تداولها من وقت لآخر .علما أن هذه السياسات و الخصائص كثيرة التغير طبقا للسوق المعني والشركة، وتعتبر خصائص المنتجات و سياسات التداول جز ء ا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

الموقع الإلكتروني
و يقصد به الموقع الإلكتروني للشركة أو أي موقع إلكتروني آخر يحدد من قبل الشركة.

(البند 11) الخدمات

1. تكون الخدمات التي توفرها الشركة للعملاء عبارة عن تداول إلكتروني و ما يتعلق به من خدمات من خلال الموقع الإلكتروني للشركة و التي تتضمن جميع الخدمات التي يتم توفيرها عبر أجهزة الحاسب الآلي، والهاتف، ، و البريد الإلكتروني، والخدمات السلكية و اللاسلكية، التي يتعين توفيرها من خلال منصة تداول حية أو النظام(و المشار إليها فيما بعد بإصطلاح " النظام)"لتسجيل الأوامر، وعرض المعلومات المالية و غير المالية، و استخدام جميع الأدوات و المزايا المتوفرة في النظام بحسابك لدى الشركة(والمشار إليها فيما بعد بإصطلاح الحساب.)"

و يشمل ذلك الخدمات و المعلومات التي يمكن الو صول إليها من خلال الشركة.و يتم توفير الخدمات من خلال أجهزة الحاسب الآلي الشخصية، أو الهاتف، أو لاسلكيا للاستخدام على أجهزة الحاسب الآلي الشخصية، أو المنزلية، أو التجارية الصغيرة المتوافقة، بما يشمل أجهزة الإنترنت المجهزة بوحدات المودم، و الوحدات الطرفية، و أجهزة الحاسب المتصلة بشبكات الاتصال فضلا عن الأجهزة اللاسلكية المتنوعة (والمشار إليها فيما بعد مجتمعة بإصطلاح أجهزة الوصول "و منفردةبإصطلاح" جهاز الوصول وتقر وتوافق على أنه لاستخدام الخدمات، بما يشمل الخدمات المستقبلية، يتعين عليك شراء الأجهزة أو البرامج أو التقنيات الأخرى اللازمة للوصول إلى النظام .و تخلي الشركة مسؤوليتها عن أي قابلية للوصول أو أي صعوبة أخرى قد تواجهها بما يتعلق بالنظام و الناشئة عن إخفاقك بامتلاك التقنية الكافية لاستخدام الخدمات.

2. الخدمات مقدمة " بحالتها الحالية " على أساس الإتاحة دون ضمانات أيا كان نوعها، سواء كانت صريحة أم ضمنية، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، الضمانات المتعلقة بالقابلية للتسويق أو الملائمة لغرض معين، بخلاف تلك الضمانات المضمنه ، و التي قد لا تخضع للاستثناء أو التقيد أو التعديل بموجب القوانين واجبة التطبيق على البنود و الشروط. لا تكون الشركة أو أي طرف ثالث مسؤولين بأي حال من الأحوال عما يلي:

أ .أي خطأ أو عدم دقة أو تأخر في أو إغفال لأي بيانات أو معلومات أو رسائل أو نقل أو توصيل هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل.

ب .أي خسارة أو ضرر ينشأ عن أو يتعلق بأي خطأ أو عدم دقة أو تأخير أو إغفال أو عدم أداء أو انقطاع في أي من هذه البيانات أو المعلومات أو الرسائل بسبب أي أفعال إهمال أو إغفال من جانب أي من الشركة أو أي طرف ثالث .كما يقرالعميل و يوافق على إحتمالية وقوع أي تأخيرات أو توقفات في استخدام الخدمات، بما يشمل أي تأخيرات و توقفات غير مقصودة من الشركة أو أي طرف ثالث لأغراض الصيانة أو غيرها لأي من الخدمات و/أو النظام ،كمايوافق العميل على أنه لا تكون الشركة أو أي طرف ثالث بأي حال من الأحوال (أو أي من المسؤولين أو المديرين أو الموظفين أو الشركات التابعة) مسؤولين عن أي تعويضات خاصة أو مباشرة أو عرضية أو لاحقة تنشأ عن استخدامه للخدمات أو اعتماده على أي معلومات مقدمة من الخدمات(بما يشمل أي تأخير أوخطأ أو عدم اكتمال أخطأ في توقيت أي بيانات أو معلومات مقدمة لك)أو إدخال أو معالجة أوامره عبر الخدمات.

3. كما تحتفظ الشركة بالحق في توقيف كامل للخدمات أو أي جزء منها(بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر)المعلومات، وفق تقديرهم الخاص، دون إخطار و دون تقييد لأي سبب كان .و مع عدم الأخلال بما سبق، يحق للشركة إنهاء و وصولك إلى الخدمات لأسباب تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الاستخدام غير المصرح به لمعرف الأستخدام أو كلمة المرور أو رمز التداول الخاص بك بالمخالفة لأي من أحكام هذه البنود و الشروط أو بالمخالفة لأي اتفاقية أخرى يتم إبرامها بين العميل و الشركة، إيقاف و صول الشركة إلى أي معلومات أو بيانات أخرى من مقدم المعلومات، أو فسخ اتفاقية أو أكثر يتم إبرامها بين الشركة و أي طرف ثالث ذو صلة .ولا تكون الشركة و/أو الطرف الثالث ذو صلة مسؤولين أمامك عن إنهاء وصولك للخدمات.

(البند 12) الخصوصية

تحافظ الشركة على خصوصية و سرية المعلومات الخاصة بعملائها . و لا يجوز للشركة الإفصاح عن المعلومات ما لم تنص على`ذلك قوانين واجبة التطبيق أو قوانين السلطات الإشرافية/التنظيمية.

(البند 13) القوانين و القواعد و اللوائح المتعلقة بهذه الاتفاقية

تخضع جميع الصفقات التي تتم بين العميل و الشركة للقوانين ذات الصلة في الأسواق التي تتم فيها هذه الصفقات .و يتحمل العميل وحده مسؤولية التعامل مع أسواق الأوراق المالية هذه، ولا تكون الشركة مسؤولة بأي حال من الأحوال أمام العميل عن إجراءات صادرة من أي سلطة أو هيئة حكومية خاصة أو شبه حكومية.

(البند 14) الاتفاقية والمرفقات

يقر العميل بان طلب فتح حساب التداول الذي تم تسليمه له من الشركة الى جانب أي طلبات أو نماذج أو اقرارات او اتفاقيات لاحقة من أي نوع كانت(و الصادرة من الشركة)تعتبر جميعها جزء ا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .تقوم الشركة من وقت لأخر بتزويد العميل بخصائص المنتجات و سياسات التداول علما ان هذه السياسات و الخصائص كثيرة التغير طبقا للسوق المعني و الشركة ,وتعتبر خصائص المنتجات و سياسات التداول جزء ا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .وإذا كان العميل شركة ,يشترط تقديم المستند الرسمي للأشخاص المعتمدين لهذه الشركة .و يشترط كذلك إخطار الشركة على الفور بأي تغيير يطرأ على هؤلاء الأشخاص المعتمدين.

(البند 15) تعطل النظام

يقر ويوافق العميل على ان ثمة مخاطر مرتبطة بوقوع أعطال في نظام التداول الالكتروني أو احد مكوناته .و في حالة تعطل النظام أو أي مكون به ,قد لا يتمكن العميل لفترة معينه من تنفيذ أوامر جديدة أو أوامر قائمة أو تعديل أو الغاء أوامر سبق تنفيذها .وقد ينشأ عن تعطل النظام أو مكون به خسارة أوامر او أولوية تنفيذها . و لا تكون الشركة مسؤولة أو اي طرف ثالث له صلة بأي شكل من الاشكال عن أي عطل في نظام التداول الالكتروني لديها أو أي أعطال بمكون النظام و بالاوامر.

(البند 16) العمولات والاتعاب والرسوم

يوافق العميل على أن يدفع للشركة عمولة الوساطة ,و الاتعاب ,والتأمين ,والرسوم الأخرى السارية على حسابه و/أو مستحقة الدفع نظير استخدام العميل للخدمات وفقا لما يرد في ملحقات هذه الأتفاقية، و تسوي الشركة من الحساب بشكل مباشرأوغير مباشر أي اتعاب و مبالغ اخرى مستحقة للشركة أو الوسطاء الماليين أو الوسطاء المعرفين(و المشار اليها فيما بعد بإصطلاح" المستحقات)"بخصم تلك المبالغ و الأتعاب من ذلك الحساب .وعند قيام الشركة بخصم المستحقات من الحساب ,وفي حالة عدم كفاية الرصيد لتسوية المستحقات ,يخول العميل الشركة لبيع أصل لإسترداد المستحقات .و يجوز للشركة(وفق تقديرها)تعديل عمولة الوساطة او الأتعاب أو الرسوم في أي وقت مع إخطار العميل بذلك.

(البند 17) الالتزام المالي للعميل

يوافق العميل على ان يدفع للشركة أي قيمة لعمليات التداول الحالية أو المستقبلية أوالارصدة المدينة أو متطلبات التأمين أو أي ديون أخرى في حسابه , بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر ,أي عجز متبقى في حساب العميل في حالة التصفية الكلية أو الجزئية للحساب من قبل العميل أو الشركة.

كما يوافق العميل على أن يدفع للشركة على الفور الالتزامات المذكورة و في حالة عدم كفاية رصيد حساب العميل لتغطية الالتزامات المذكورة ,يمنح العميل بموجب هذه الاتفاقية الشركة الحق في بيع أي من أصولة حسابه لتغطية المبالغ المدينة .و يكون للشركة الحق ,وفق تقديرها المطلق ,في تصفية أي أو جزء من أصول العميل في أي من حساباته ,سواء كانت تلك الحسابات مملوكة بشكل فردي او جماعي مع الغير(بما يشمل دخول عمليات التصفية)في اي وقت و بأي وسيلة كانت و في أي سوق للأوراق المالية حسبما تراه الشركة ضروريا دون الحاجة لتوجيه إخطار مسبق للعميل .ومن جانبه ,يوافق العميل على الالتزام امام الشركة بالتسوية الفورية لأي عجز ينشأ في حسابه عن التصفية المذكورة أو العجز المتبقي بعد التصفية.

(البند 18) المسؤولية عن تكاليف التحصيل

يوافق العميل على ان يدفع و يكون مسؤولا عن جميع التكاليف و النفقات أيا كانت طبيعتها (بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر المصاريف القضائية)التي تتكبدها الشركة في تحصيل أي رصيد مدين في الحساب/الحسابات.

(البند 19) التصفية

يكون للشركة(وفق تقديرها وحدها) و دون الاضطرار لتوجيه إخطار مسبق للعميل، الحق في تصفية بعض أو كل أ صول حساب العميل أو إلغاء

أي أمر تلقائي محدد مسبقا في الحساب و/أو إغلاق أي عقود مفتوحة أو سارية و/أو إغلاق أية مستندات أخرى لحساب العميل في أي من الحالات التالية:

1. تعسر العميل أو عدم تمكنه من دفع أي ديون مستحقة الدفع.
2. إشهار العميل إفلاسه.
3. تعيين حارس قضائي على أصول العميل.
4. صدور أمر حجز تحفظي على حسابات العميل.
5. صدور حكم ضد العميل أو حساب/حساباته.
6. تساوي أو تدني نسبة الرصيد الحالي إلى الهامش النقدي المستخدم إلى ما دون النسبة المئوية المحددة من قبل الشركة.

ويجوز للشركة بيع أو شراء تلك الأ صول من خلال مزاد علني أو بيع اتفاقي و دون أي إعلان عن ذلك .كما يحق للشركة أن تكون المشتري أو البائع لحسابها الخاص في أي صفقة، و لا تكون أي مطالبة مسبقة أو اتصال أو إخطار مقدم من الشركة إلى العميل عن وقت و مكان ذلك البيع أو الشراء تناز لا عن أي حق في البيع أو الشراء دون توجيه تلك المطالبة المسبقة أو الإخطار للعميل.

كما لا يمثل أي مسار تعامل بين العميل و الشركة أو أي توا ن من الشركة في ممارسة أي من حقوقها أو المطالبة بأي من تعويضاتها تنازلا عنها .

و يلتزم العميل بالدفاع عن و تعويض و حماية الشركة ضد أي و جميع الإجراءات أو الأخطاء أو التكاليف أو النفقات أو الأتعاب أو الغرامات أو الخسائر أو المطالبات المرتبطة بأي نفقات تقوم بها الشركة .و يكون العميل مسؤو لا كذلك عن جميع الخسائر الناجمة عن مركز العميل بغض النظر عن تأخر الشركة أو إخفاقها

في تصفية تلك المراكز .وفي حالة تنفيذ الشركة لأمر لا يتوفر للعميل أموال كافية بخصوصه، يكون للشركة الحق، دون الاضطرار لإخطار العميل، بتصفية الصفقة ذات الصلة، و يكون العميل مسؤولا عن أي خسارة تنجم عن تلك التصفية .كما يكون للشركة الحق في إلغاء أي أوامر إذا لم يتوفر لدى العميل أموال كافية في رصيد الحساب لتسوية الدفعة النهائية للشركة لإنفاذ البيع.

(البند 20) مراقبة الحساب و المسؤولية عن دقته

يوافق العميل على أنه يجوز للشركة مراقبة و/أو تسجيل أي من المراسلات الإلكترونية أو الهاتفية أو غيرها للعميل التي تتم مع الشركة .كما يوافق العميل و يقبل صراحة أن أي استخدام للخدمات و جميع المراسلات التي تتم بينه و بين الشركة يجوز إخضاعها للمراقبة و التسجيل من قبل الشركة من خلال استخدام تقنية تعقب .ورغم ذلك، لا تكون الشركة ملزمة بمراقبة الحساب لأغراض الائتمان أو أي أغراض أخرى.

و يسمح العميل للشركة باستخدام المعلومات التي تحصل عليها الأخيرة من مراقبة و تسجيل أنشطة العميل مع الشركة لأي غرض تعتبره الشركة لازما ، حسبما يجيزه القانون .كما يوافق العميل على قبول المسؤولية التامة عن مراقبة حسابه في جميع الأوقات، و على وجه الخصوص يوافق العميل على مراقبة كل أمر مفتوح لحين تأكيد الشركة على تنفيذ الأمر أو إلغائه للعميل .ويقوم العميل بالتحقق من صحة الحساب ومن دقة الأوامر المسجلة مع الإبلاغ الفوري للشركة هاتفيا أو عبر البريد الإلكتروني عن أي مخالفات من أي نوع قد يكتشفها العميل .كذلك يوافق العميل على إخطار الشركة على الفور ومباشرة هاتفيا أو بالبريد الإلكتروني متبوعا بإخطار عبر خدمة البريد السريع بحد اقصى يومين في أي من الحالات التالية:

1- عدم تمكن العميل من الوصول إلى الموقع الإلكتروني المحدد و/أو برنامج التداول المحدد اكتشف العميل أن في موقع خدمة معين مدخلا دقيقا يشير الى أمر , بما يشمل إلغاء أمر سابق أو تعديله ,قد تم تسلمه و جاري التعامل معه و/أو تم تنفيذه
2- عدم تسلم العميل تأكيدا دقيقا للتنفيذ.
3- تسلم العميل معلومات عن أمر و/أو تقرير يتعلق بتنفيذ معاملة لم يسجلها او يصرح بها.
4- اكتشف العميل أي معلومات غير دقيقة في أرصدة حساب العميل أو تأكيدات أو مراكز أوراق مالية أو تاريخ الصفقات.

ولا تكون الشركة مسؤولة , و يعفيها العميل من أي مسؤولية ,تتعلق بأي مطالبات ترتبط بالتعامل مع أو خسارة أي أمر في حالة إخفاق العميل في إخطار الشركة على الفور ,و لكن بأي حال من الاحوال ,بما لا يتجاوز يوم عمل واحد ,هاتفيا أو بالبريد الإلكتروني بوقوع أي من هذه الأحداث .و في حالة تأكيد الشركة القيام بعملية تنفيذ أو إلغاء بطريق الخطأ ,مع تأخير العميل بشكل غير معقول في الإبلاغ عن ذلك الخطأ ,يجوز للشركة وفق تقديرها الخاص ,إما اعتبار ذلك التنفيذ أو الإلغاء الذي تم بطريق الخطأ مصرحا به بشكل سليم من العميل و الذي عليه في هذه الحالة قبول الصفقة,أو تقوم الشركة بحذف الصفقة من الحساب المعني ..و يقر العميل و يوافق على أنه يجوز للشركة تعديل الحساب بحيث يتم تصحيح الخطأ .كذا ,يوافق العميل على أن يعيد الى الشركة على الفور و دون اي تكلفة أي أموال او اصول مسجل في الحساب بطريق الخطأ, و غير مستحق للعميل.

(البند 21) البيانات غير المضمونة

يوافق العميل صراحة على أن استخدام منصة التداول وأي برامج أخرى مقدمة للاستخدام في الوصول الى الخدمات يتم على مسؤولية العميل وحده متحملا المخاطرذات الصلة .ولا تضمن الشركة أو أي من الاطراف ذات الصلة بأن الخدمات لن تتعرض لانقطاع او تخلو من الخطأ ,كما لا تقدم الشركة و أي طرف ثالث ذات صلة أي ضمان للنتائج التي يمكن الحصول عليها من استخدام الموقع الالكتروني للشركة(و المشار اليه فيما بعد باصطلاح" الموقع الالكتروني)"أو للملائمة الزمنية او التسلسل أو الدقة أو الاكتمال أو درجة الوثوق بها أو محتوى أي معلومات أو خدمة أو صفقة يتم توفيرها من خلال الموقع الالكتروني أو فيما يتعلق بأي برامج يتم تقديمها للاستخدام في الوصول للموقع الالكتروني.

(البند 22) الوصول المباشر لسوق التداول

يقرالعميل بأن الشركة لا تقدم للعميل وصولا مباشرا لسوق التداول بشكل دائم ولا تنفذ تلقائيا أوامرالعميل .و يجوز للشركة بدلا من ذلك أن تنفذ الاوامر ,في حالة قبول الشركة لها ,بتوجيهها الى وسطاء التنفيذ أو أسواق الاوراق المالية أو سوق التداول للتنفيذ (والمشار إليهم مجتمعين بإصطلاح" سوق التداول .)"و نتيجة لعدد الأطراف المشتركة ,فقد تحدث تأخيرات في تنفيذ أو إلغاء أو تعديل أوامر العميل .وقد يزيد عدد مرات حدوث هذه التأخيرات خلال فترات التداول السريع و/أو تقلبات الأسعار الكبيرة (والمشار إليها بإصطلاح" الأسواق السريعة .)"و يقر العميل أنه سيحصل على السعر الذي نفذت به الأوامر فعليا في سوق التداول ,وأن السعر قد يختلف عن السعرالمعروض في سوق التداول أوعلى جهاز الوصول الخاص به وقت تسجيل العميل للأمر.

(البند 23) التقارير والمعلومات المتأخرة والمصححة

قد تتلقى الشركة تقارير متأخرة من سوق التداول تبلغ عن حالة الصفقات .و من ثم ,فقد يخضع الحساب للتقارير المتاخرة المرتبطة بالأوامر التي لم يسبق إبلاغ العميل بها بأنها منتهية أو ملغاة أو منفذة .ويقر العميل بأن أي ابلاغ عن أو نشر لأخطاء وبما يشمل أخطاء في أسعار التنفيذ ,سيتم تصحيحها بحيث تعكس ما تم بالفعل في سوق التداول , وأنه سيحصل على السعرالذي تم به فعليا تنفيذ الأمر في سوق التداول .و قد يحصل العميل على سعر مختلف عن السعر الذي يتم عرضه على جهاز الوصول الخاص به وقت تسجيل العميل للأمر .و يوافق العميل على تحمل جميع النتائج، بما يشمل أي أضرار غير مباشرة أو لاحقة تنشأ عن تلك الأخطاء.

(البند 24) طلبات الإلغاء والتعديل

يوافق العميل على أن الشركة لا تضمن أن يكون طلب العميل لإلغاء أو تعديل أمر قام العميل بتسجيله سيكون ساريا بغض النظرعما إذا كان الطلب مقدما قبل تلقي الإخطار بأن الأمر قد نفذ.

ويقر العميل بأن الإلغاء أو التعديل المطلوب لأمر سابق لن يكون ساري المفعول ما لم يتح للشركة الوقت الكافي لتوجيه الطلب الى سوق التداول المعنية وما لم تستلمه سوق التداول و تقوم بمطابقة الطلب بالأمر الخاص بالعميل قبل تنفيذه .و لا تضمن الشركة ان سوق التداول ستقوم بمطابقة طلب الالغاء أو التعديل الخاص بالعميل بالأمر السابق للعميل بغض النظر عما اذا كان الطلب قد تسلمته نفس سوق التداول قبل تنفيذ الامر .كما يقر العميل بأن محاولات تعديل أو الغاء او استبدال أمر قد تؤدي الى التنفيذ المبالغ فيه للأمر أو تنفيذ أوامر مكررة ,و يكون العميل مسؤولا عن جميع عمليات التنفيذ هذه.

(البند 25) توجيه الأوامر

أ- يتم تنفيذ جميع الأوامر على أساس " أول ما يسجل أولا ,تتم خدمته أو لا "

ب- نظام توجيه الأوامر محمي ,و عند ادخال أمر لعميل في النظام و نقله للتنفيذ ,تظل هوية العميل مجهولة.

ت - بالاضافة لذلك ,يكون للشركة مطلق التقدير في توفير خيار توجيه ترتيب التنفيذ الافضل و الذي يقوم نظام الشركة من خلاله بالسعي لافضل الاسعار المتاحة لامر العميل دون اي ضمانات بذلك من جانب الشركة.

(البند 26) قيود التداول

لا تعتبر الشركة او الاطراف ذات الصلة قد تلقوا التعليمات أو أوامر من العميل لحين معرفة الشركة الفعلية بتلك الأوامر من خلال برنامج التداول الإلكتروني و/أو الموقع الالكتروني أو هاتفيا من خلال أرقام الهواتف المقدمة والمعتمدةر .ولا يكون على الشركة الإلتزام تجاه أوامر العميل المرسلة بالبريد الإلكتروني أو البريد الصوتي حتى في حالة معرفة الشركة الفعلية أو حيازتها للأوامر أو التعليمات المرسلة عبر البريد الإلكتروني أو البريد الصوتي. كما يكون للشركة سلطة التقدير في فرض رسوم إضافية على الأمر غير الحي حسبما تقرر الشركة من وقت لآخر .و يقرالعميل بأن الشركة يجوز لها, من وقت لآخر ووفق تقديرها الخاص لكن بأسباب مبررة ,ودون الإضطرار لإخطار العميل ,أن ترفض تعليمات العميل أو أوامره أو تفسخ هذه الإتفاقية أو تحظر أو تقيد قدرة العميل على تداول(هذه الأموال أو المنتجات)من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

(البند 27) الإستشارات المالية

يقر العميل بأن ممثلي الشركة ليسوا مخولين بتقديم استشارات استثمار أو استشارات ضريبية أو تداول أو اية استشارات خاصة بالأوامر .ويتم اعداد الأسعار ,و معلومات السوق ,و الأخبار و الأبحاث والمشار اليها فيما بعد مجتمعة بإصطلاح " المعلومات)"على منصة التداول الالكتروني ,بواسطة اسواق الاوراق المالية أو مقدمي المعلومات الخارجيين المستقلين عن الشركة (و شركاتها التابعة .)ولا تضمن الشركة أو الأطراف ذات الصلة الدقة أو الملائمة الزمنية أو اكتمال المعلومات , وعلى العميل أن يجري أبحاثه و تحليلاته أو يستعين باستشاريي استثمار قبل اتخاذ قرارات الاستثمار .وتكون جميع قرارات الاستثمار التي يتخذها العميل مستندة فقط إلى التقدير الشخصي للعميل لظروفه المالية و أهداف الاستثمار.

بما يخص العقود مقابل الفروقات

تقوم الشركة بنشر أسعارها بالاعتماد على العرض والطلب و السيولة في السوق .ويوافق العميل على أن الشركة لا تضمن نفس الأسعار أو الأسعار القريبة من مقدمي السيولة أو المصادر الاخرى للأسعار.

ويتحمل العميل وحده مسؤولية و مخاطر الاعتماد على الاسعار و البيانات او المعلومات الأخرى .و لا تكون الشركة أو الاطراف الاخرى ذات الصلة

مسؤولين بأي حال من الاحوال عن اي اضرار لاحقة او عارضة او غير مباشرة تنشأ عن استخدام المعلومات .و لا يوجد اي ضمان من أي نوع سواء كان صريحا أو ضمنيا , يتعلق بالمعلومات ,بما يشمل ضمان القابلية للتسويق او الملائمة لغرض معين او ضمان عدم الإنتهاك.

(البند 28) المراسلات و السجلات الالكترونية

يجب على العميل تزويد الشركة ببريد الكتروني خاص ومعتمدا وذلك لاستخدامه للمراسلات الالكترونية الرسمية اضافة لوسائل الاتصال الاخرى المعتمدة من قبل الشركة .

كما توافق على أن المراسلات والسجلات الإلكترونية ستعتبر مستندا أصليا محررا لأغراض أي قانون واجب التطبيق وأن السجلات والمراسلات الإلكترونية ستمثل دليلا صحيحا على البيانات الواردة في هذه الإتفاقية .و تعتبر جميع المراسلات المرسلة إلى عنوان بريدك الإلكتروني مستلمة شخصيا ,سواء تسلمتها أم لا ، كما تلتزم و على الفور بإخطار الشركة بأي تغيير يطرأ على عنوان بريدك الإلكتروني من خلال:

اتباع الإجراءات الخاصة بتغيير عنوان بريدك الإلكتروني واعلام الشركة بذلك

أو

1- مراسلة مكتب الشركة للحصول على إرشادات اخرى.

(البند 29) مسؤولية العميل عن إسم المستخدم وكلمة المرور

تخصص الشركة" إسم مستخدم "و " كلمة مرور "واحدا للعميل بما يتيح له الوصول الى حسابه والتداول من خلاله ,والمشار إليها فيما بعد مجتمعة أومنفردة بإصطلاح" رمز التداول ."وفي حالة الحساب المشترك يعتبر جميع أصحاب الحساب المشترك مالكين مشتركين لمعرف المستخدم الخاص بالحساب .ويكون العميل مسؤولا عن الاستخدام و الحفاظ على سرية " رمز التداول "بما يشمل مسؤوليته عن جميع الاوامر التي يتم ادخالها في الحساب من قبل العميل او اي طرف خارجي مصرح له بصورة سليمة باستخدام رمز التداول الخاص بالعميل .و يقر العميل بانه يتعذر على الشركة اكتشاف ما إذا كان شخص بخلاف العميل قد استخدم او يستخدم رمز التداول الخاص بالعميل . و يعتبر اي استخدام لرمز تداول العميل مصرحا به بصورة سليمة من العميل.

و يكون العميل مسؤولا عن اي استخدام ,كما يلتزم بتخزين وحفظ اي معلومات , مثل رمز التداول الخاص به على جهاز حاسب آلي شخصي أو أكثر على مسؤوليته الخاصة و متحملا المخاطر ذات الصلة .و يوافق العميل على الابلاغ الفوري عن أي فقدان أو سرقة لرمز التداول أو أي وصول غير مصرح به للحساب من خلال زيارة موقع الشركة او بإرسال إخطار عبر البريد الإلكتروني للشركة .و

يلتزم العميل بالدفاع عن ,و حماية ,و تعويض الشركة ضد أي التزام أو تكاليف أو أضرار ناشئة عن أو متعلقة بأي مطالبة من جانب العميل أو أي صاحب حساب آخر يرتبط بذلك الوصول أو الإستخدام غير المصرح به.

(البند 30) الإتفاق مع الجهات الخارجية

يقر العميل ويوافق على أن الوصول إلى الخدمات يمكن إنهاؤها على الفور في حالة فسخ الإتفاقية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بين الشركة و أي من الاطراف ذات الصلة والتي توفر الخدمات.

(البند 31) الأموال الواردة

لا تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة و/أو أضرار تنتج عن عمليات نقل ملكية بسبب الظروف التي تخرج عن نطاق سيطرة الشركة .و يجوز للشركة قبول إيداع أطراف خارجية أموالا في حساب العميل شريطة أن تكون هذه الأطراف عملاء لدى الشركة أو حسب التعليمات الداخلية للشركة. وفي هذه الحالة، يقر العميل بأن تلك الأموال مملوكة للعميل، وأنه قد أمر بإيداعها في حسابه .ويقر العميل ويتعهد أنه ليس لأي أطراف خارجية ملكية مشتركة للأموال المتاحة من العميل للشركة، و أن العميل لا يمارس أنشطة التداول نيابة عن أطراف خارجية ما لم يخطر العميل الشركة بخلاف ذلك كتابيا ، و شريطة أن يكون العميل قد أقر بأنه مسجل و مصرح له بشكل سليم بموجب القوانين و اللوائح واجبة التطبيق لإجراء عمليات التداول هذه نيابة عن الأطراف الخارجية و أن هذه الأطراف عملاء للشركة .كذلك، يقر العميل(ويتعهد)بأن جميع الأموال المودعة في حساب الصندوق ستكون لغرض التداول على الأوراق المالية ومنتجات السوق المعروضة على نظام الشركة و منتجات الإستثمار الأخرى التي تحددها الشركة من وقت لاخر.

(البند 32) المصاريف الإدارية – نقل الأموال الخارجية

يتم تنفيذ عمليات نقل الأموال الخارجية إلى الحساب المعني لصاحب الحساب المحدد وقت فتح الحساب أو الحساب المعني حسب المراجع لاحقا وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .و تقوم الشركة بالخصم من الحساب أي مصاريف إدارية سارية وقت تحويل الأموال من الشركة.

(البند 33) معلومات الائتمان

يكون للشركة، دون إخطار العميل، الحق في تبادل المعلومات الشخصية و معلومات الائتمان الخاصة بالعميل مع بعض السلطات و الهيئات الحكومية و الأطراف الأخرى التي يحق لها الحصول على تلك المعلومات لأغراض التعاقد أو الامتثال .و يكون للشركة الحق في التحري عن و التحقق من هوية العميل و الامتثال لقوانين معينة، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال، و المقاطعة الدولية، و الصفقات مع مواطني دولة محددين بشكل خاص .و تخضع جميع الاستخدامات الأخرى للمعلومات الشخصية و معلومات الائتمان لسياسة الشركة

(البند 34) تعديل الاتفاقية

يوافق العميل على أنه يحق للشركة تغيير أو إضافة أو إلغاء أي من البنود و الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في أي وقت بموجب إخطار بذلك التعديل و تاريخ السريان على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة مع إبلاغ العميل بذلك عبر البريد الإلكتروني من خلال عنوان البريد الإلكتروني المقدم للشركة .و عند الانتهاء من هذا الإجراء، يلتزم العميل و الشركة قانونا بالتعديل بغض النظر عماإذا كان العميل قد تسلم رسالة البريد الإلكتروني أم لا .و يحق للشركة تغيير خدماتها في أي وقت بنشر تلك التغييرات على الموقع الإلكتروني الخاص بها، و لا تكون الشركة ملزمة بتوجيه أي إخطار منفصل للعميل بهذه التغييرات .وإذا لم يوافق العميل على التعديل، يخطر الشركة دون تأجيل برسالة بريد إلكتروني بمده أقصاها اثني عشر ساعة مع التوقف على الفور عن استخدام خدمات الشركة حسبما هو ضروري لغلق الحساب .و يقر العميل بأن استخدام خدمات الشركة بعد التعديلات التي تجرى على هذه الاتفاقية أو التعديل على الخدمة، يعتبر موافقة من العميل على التعديلات سواء علم بها أم لا .كما يقر العميل و يوافق على أن استخدامه لجهاز الوصول يعني التزامه القانوني بالتعديلات بغض النظر عما إذا كان قادر ا على الوصول إلى نص هذه البنود أو تعديلاتها.

(البند 35) القوة القاهرة

لا تعتبر الشركة مسؤولة في حالة وقوع أي من أحداث القوة القاهرة أو مواقف الطوارئ، مثل تعليق أو تأخر التداول، أو الحروب، أو الزلازل، أو الاضطرابات، أو تعطل خطوط الاتصال، أو تعطل معدات الكهرباء، أو البرامج، أو أي سبب آخر يخرج عن نطاق سيطرة الطرفين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو الوصول غير المصرح به أو السرقة أو أي مشكلة فنية أخرى أو خلافه، و التي قد تمنع العميل من إدخال أو إلغاء، أو تعديل أمر أو قد تمنع الشركة من التصرف استنادا إلى أمر أو تعليمات حية.

في حال حددت الشركة أن أحداث القوة القاهرة قد حصلت، يحق للشركة وفقا لتقديرها المطلق و دون إشعار و في أي وقت اتخاذ واحد أو أكثر من الخطوات التالية:

1. إغلاق أي أو جميع العقود المفتوحة عند مستوى إغلاق تجده الشركة مناسب لحجم الحدث.
2. تعليق أو تعديل تطبيق جميع أو أي من بنود هذه الاتفاقية إلى حد أن هذه القوة القاهرة تجعل من المستحيل للشركة لتتوافق مع الشروط و الأحكام لهذه الاتفاقية.
3. الإعلان عن آخر يوم للتداول لمنتج محدد أو جميع المنتجات.
4. أخذ كل الإجراءات الأخرى من هذا القبيل و التي تعتبرها الشركة مناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار مراكز الشركة في السوق، مراكز العميل في السوق، مراكز العملاء الآخرين في السوق.

في حالة وقوع الأحداث أعلاه، لا تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل عن أي مطالبات و/أو خسائر و/أو أضرار و/أو أية تكاليف و نفقات بما في ذلك أتعاب المحامين، و التي تنشأ مباشرة أو غير مباشرة من مثل هذه الأحداث.

(البند 36) إعفاء المسؤولية

لا يعفي فسخ هذه الاتفاقية صاحب(أصحاب) الحساب من أي مسؤولية أو التزام يتعلق بالصفقات المنفذة لحين فسخ الاتفاقية بغض النظر عما إذا كانت المطالبات قد قدمت قبل أو بعد الفسخ.

(البند 37) الترخيص لاستخدام برامج الشركة و تقييدها

تمنح الشركة العميل ترخيصا باستخدام برامج الشركة للتداول فقط في حين تظل الشركة و/او الاطراف الاخرى الخارجية هي مالك البرامج, بما يشمل الحقوق السارية لبراءات الاختراع , و حقوق الطبع و النشرو العلامات التجارية .و يلتزم العميل بتوفير و حماية ,حسبما يكون مطلوبا بشكل معقول ,ملكية الشركة و حقوقها في البرامج ,كما يلتزم بعدم بيع او مبادلة او نقل ملكية برامج الشركة للغير .كما ,يلتزم العميل بعدم نسخ او تعديل او ترجمة او الغاء تجميع اواجراء هندسة عكسية او تحديث او استبدال اوإصلاح أو اجراء اي اضافات على برامج الشركة المقدمة للعميل.

(البند 38) بيان اخلاء المسؤولية عن المخاطر

ينطوي التعامل في المنتجات والأوراق المالية أوأي منتج أو أداة مالية المقدمة من الشركة (والمشار اليها فيما بعد بإصطلاح " المنتجات)"على عدد من المخاطر بما يشمل (على سبيل المثال لا الحصر)مخاطر السوق ,ومخاطر المضاربة ,ومخاطر التحوط ,والتداول اليومي, والتداول لساعات عمل ممتدة ,ومخاطر التنفيذ والتكنولوجيا ,ومخاطر المنتجات ,ومخاطر العملات والمخاطر القانونية ,والمخاطر المحاسبية ,ومخاطر الائتمان ,ومخاطر الدولة الاجنبية ومخاطر نقص الاشراف التنظيمي ,ومخاطر الرفع ,ومخاطرالضرائب. كما ان الاستثمار في المنتجات يتطلب فهما لطبيعة الانشطة المالية بشكل عام والماما جيدا بطبيعة المنتجات ,وبالمخاطر ذات الصلة ,وبالقدرة المالية على تحمل الخسائر المتوقعة التي قد تتكبد نتيجة للاستثمار في المنتجات.

قد لا يكون هذا البيان كافيا لتناول جميع مخاطر التعامل مع المنتجات .و بالتالي فقبل البدء في اجراء معاملات مع الشركة و المنتجات ,ينبغي عليك ان تكون على دراية بطبيعة و بالمخاطرذات الصلة بالاستثمار في أو إجراء معاملات في المنتجات .و ينبغي عليك أن تكون على دراية تامة بأنك مسؤول وحدك عن تقييمك المستقل أو التحقيق في المخاطر المرتبطة بالاستثمار المرغوب فيه أو إجراء معاملات في أي منتج .وعليك أن تعتمد فقط على تقييمك للاستثمار أو المعاملة المرتقبة .وينبغي عليك ألا تفسير محتويات أي رسالة من الشركة أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها على أنها إستشارة قانونية أو ضريبية أو خلافه.

وقبل الإستثمار في المنتجات ,ينبغي عليك التشاور مع مستشاري الإستثمار والمحاسبة والمستشارين القانونيين والماليين ومستشاري الضرائب وغيرهم لإجراء تقييم مستقل للمخاطر والتبعات ومدى ملائمة الإستثمار في أو إجراء معاملة في المنتجات .ويتعين عليك كذلك التحقق من أن لديك المعرفة والخبرة والمهارة والاستشارة المهنية الكافية لإجراء تقييم خاص لمزايا ومخاطر الإستثمار أو إجراء معاملات في المنتجات .ولا تقدم الشركة أي إقرار بالخصائص المناسبة للمنتجات للأغراض القانونية أو المحاسبية أو التنظيمية أو الضريبية أو من حيث قدرة مستثمر معين على الاستثمار أوإجراء معاملات في المنتجات بموجب قيود الإستثمار القانونية المعمول بها.

كما يجب ,على جميع المستثمرين الذين تخضع سلطتهم الإستثمارية لقيود قانونية أو ضريبية ,التشاور مع المستشارين القانونيين لتحديد ما اذ ا كانت المنتجات سيل إستثمارات لهم .كما على المستثمرين الإستثمار في أو إجراء معاملات في المنتجات فقط إذا كانوا يستطيعون تحمل الخسارة الكلية لإستثماراتهم.

و ويقر العميل بأن الشركة لا يمكنها تقديم ضمان فيما يتعلق بالارباح و/أو العوائد على رأس المال المستثمر في المنتجات .فبعض المنتجات ,مثل المشتقات ,قد تكون متقلبة بشكل كبير ،و بالتالي فهي عرضة للتغير في قيمة النقد محل عقد الخيار .وبالتالي ، فقد يتطلب منك إيداع تأمين قبل البدء في ممارسة أنشطتك مع الشركة .و يتيح لك التداول على السندات المشتقة رفع الإستثمار بدفع جزء من رأس المال المطلوب مع التعرض الكامل لتقلبات سعر الاصل محل عقد الخيار .لذا ,ينبغي عليك احتساب إلى أي مدى يتعين أن تزيد قيمة الاصل محل عقد الخيار بحيث يصبح وضعك مربحا ،مع الأخذ بعين الإعتبار جميع تكاليف المعاملة.

قد تتأثر الادوات المالية بعدد من العوامل , مثل معدلات الفائدة , و السعر ,والاصل محل عقد الخيار .وستكون عرضة للمخاطر الملائمة لطبيعة الاصل محل عقد الخيار وبالتالي ,ينبغي عليك الالمام بهذه المخاطر قبل ابرام اي من المعاملات.

و تستخدم استراتيجيات معينة للتخفيف من حدة مخاطر اجراء احدى معاملات المشتقات .و في ظروف معينة , قد لا تكون هذه الاستراتيجيات فعالة. و قد تنطوي الاستراتيجيات التي تجمع بين المراكز على مخاطر مثل اتخاذ مواقف مركز "قصير "او" طويل ."كما ان معاملات التحوط قد تتطلب المراقبة المستمرة , و قد يؤدي الاخفاق في المراقبة المناسبة على احدى معاملات التحوط الى جعل المركز إما غير مستقر او ثابتا بشكل مفرط مع تكبد خسائر.

لذا عليك بمراقبة مراكزك ,و عليك الا تعتمد على قيام الشركة بذلك .كما تقر بأن ايقاف الخسارة لا يعني ان السند المشتق سيتم اقفاله عند ذلك السعر او حتى اقفاله .كما ان امر البيع بسعر السوق او الامر التلقائي المحدد مسبقا لا يعني ان السند المشتق سيتم اقفاله و تنفيذه بذلك السعر او حتى مجرد اقفاله او تنفيذه.

كما ان التداول مع الشركة يعني انك تدخل مركزا فقط مع الشركة بصفتها طرفا مقابلا .. و يقر المستثمرون بان القواعد المصممة لحماية المستثمرين الذين سيشترون الاوراق المالية عبر سوق للاوراق المالية او سوق تداول نظامية ,لا تسري .و بالتالي فان المراكزالتي يحتفظ بها العملاء ليست قابلة لنقل الملكية للغير كما ان الاستثمارات او المعاملات في المنتجات ليست مؤمنا عليها بموجب اي برنامج تأمين.

يقر العميل بأنه على علم و دراية كاملة بنظام الخبير الآلي و/أو نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة(نظام الخبير الآلي)وكيفية عمله وتشغيله وايقافه، و انه قادر على اتخاذ قراراته بمفرده دون اي تدخل من نظام الخبير الآلي أو اي جهة كانت و انه يقبل و يوافق على استخدام خدمات نظام الخبير الآلي و يتعهد بانه مسؤول مسؤولية تامة عن اختيار و تحديد خيارات التداول المتوفرة له والسياسات والاستراتيجيات وذلك فيما يخص استخدام الخدمات كنظام الخبير الآلي و/او نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة التي لن يكون بامكانها تقديم أي مشورة له او تقديم اي نوع من الملاحظات بشأن طبيعة او خطورة او ملائمة اي عملية تداول اوصفقة او اي استراتيجية للاستثمار.

لا تتحمل الشركة اية مسؤولية قانونية او مالية او اي اضرار قانونية او خسائر مالية تنتج عن قيام العميل تفعيل او استخدام نظام الخبير الآلي و/او نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة و لن تكون الشركة مسؤولة عن اي ضرر او خسارة بما في ذلك ,على سبيل المثال لا الحصر ,اي خسائر تداول في حساباته قد تحدث بشكل مباشر او غير مباشر نتيجة استخدام هذه الأنظمة.

(البند 39) الغطاء النقدي للهامش المستخدم

ويوافق العميل و يتعهد انه في جميع الحالات لن تكون نسبة النقد الى الهامش مساوية او اقل من(20 %) من المنتج ذي الصلة و السوق التي تم استخدام الهامش النقدي لها ,وان الشركة سيكون لها الحق في تصفية أصول الحساب.

و لتفادي اي لبس او غموض يجوز اجراء تصفية للحساب و اتمامها في اي وقت و في حالة ما إذا كانت نسبة النقد الى الهامش (20 %) بغض النظر عن توقيت التسوية و/او ظروف السوق ذات الصلة.

وتحتفظ الشركة بحقها في تعديل نسبة تصفية ملكية الحساب الى الهامش النقدي من (20 %) او اقل لاي نوع حساب و بأي نسبة اخرى تراها الشركة مناسبة, و يتم اعلام العميل بهذا التعديل عبر سياسات التداول من وقت لاخر ,و تعتبر سياسات التداول جزأ لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

إذا كان للعميل حساب اوحسابين فان العميل يقر و يوافق على انه يدين للشركة بالمبلغ السالب

(Negative balance) ان وجد, وفي هذه الحالة يوافق على انه يحق للشركة عمل تسوية بين الحسابات واستقطاع المبلغ السالب من الحسابات الاخرى او من الايداعات الجديدة.

(البند 40) حدود مسؤولية الشركة

يوافق العميل و يقر بأن الشركة لن تكون مسؤولة عن اي اضرار ,سواء كانت مباشرة ام غير مباشرة ,قد تنتج عن استخدام هذه الخدمات ,بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر ,الاضرار الناتجة عن خسارة رأس المال او خسارة هامش الارباح او الخسائر المتحققة او غير المتحققة ,و تقلبات الاسواق المالية او الاستخدام غير السليم للخدمات او الدخول غير المصرح به للغير او التسجيل الخاطئ لشراء او بيع الاوامر او اي امر اخر يتعلق بالخدمات.

(البند 41) حالات التقصير

يتم انهاء العقد في حال التقصير في أي/أو كل من الحالات التالية:

1. خرق العميل أو انكاره أو تقصيره بأي حال من الأحوال نحو أحكام أو مرفقات هذا العقد.
2. إخفاق العميل في توفير ضمانات أداء التزاماته بشكل مرضي للشركة.
3. إذا قررت الشركة، وفقا لتقديرها الخاص، أن لديها مبررات كافية للتشكيك في أداء العميل لالتزاماته بعد مطالبته بها على الفور.
4. البدء في أي إجراءات قضائية ضد العميل بموجب قانون الإفلاس أو الإعسار أو إعفاء المدينين أو اي موضوع أخر.
5. تقديم العميل معلومات غير صحيحة إلى الشركة أو تقديمه معلومات صحيحة في البداية و التي يتبين لاحقا أنها غير صحيحة.

6. إخفاق العميل في دفع أي من مستحقاته للشركة.
7. إذا أصبحت نسبة النقد إلى الهامش على النحو المبين في الشرط (39) من هذه الاتفاقية، وفي هذه الحالة، يكون للشركة الحق في تصفية أصول الحساب التي استخدم من أجلها الهامش النقدي، وذلك بسعر التصفية(بحيث تكون نسبة النقد إلى الهامش من) (20
8. %) بغض النظر عن توقيت التصفية.

و يتعهد العميل بأن جميع الارصدة لدى الشركة، سواء المملوكة فردية أو بالاشتراك مع الغير، ستعتبر ضمانا للشركة لأداء التزاماته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، و يلتزم العميل بتعويض الشركة ضد جميع حالات الإغفال والتقصير، والتكاليف، والنفقات، والخسائر والغرامات و المطالبات و الالتزامات التي قامت بها الشركة أو الغير، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو التي تسببت فيها أحداث سابقة، و يكون للشركة الحق في تعليق كل أو أي جزء من هذه الالتزامات نحوها .بالإضافة إلى ذلك، يقر العميل بموجب هذه الاتفاقية بأحقية الشركة في تصفية المحفظة الاستثمارية للعميل أو جميع أرصدته كما لو كانت مرهونة للشركة.

(البند 42) التسوية

في حال وقوع أي من أحداث التقصير اتجاه أي أحكام واردة بهذه الاتفاقية من جانب العميل، يكون للشركة الحق وفق تقديرها الخاص و دون توجيه إخطار إضافي للعميل، في أي سوق للأوراق المالية أو سوق آخر،القيام بالإغلاق الفوري للحساب و تصفيته، و فسخ الاتفاقية مع العميل، و بيع أي أو جميع أصول العميل (سواء المسجلة في الحساب الفردي للعميل أو الحساب المشترك)، و إلغاء جميع الأوامر المعلقة و/أو تسوية أي عقود قائمة أو سندات أخرى.

و يمنع العميل بعدها من الوصول إلى منصة التداول لبدء تسجيل أوامر السوق و تصبح جميع التأمينات النقدية مستحقة الدفع في الحال للشركة، و التي تقوم تلقائيا من جانبها بتسوية جميع الحسابات(سواء الفردية أو المشتركة)و المعاملات و تسترد الشركة جميع المبالغ المتبقية بعد الاسترجاع التام من الشركة لحقوقها .و يكون العميل مسؤولا أمام الشركة عن مبلغ جميع المصروفات والأتعاب القانونية والمهنية الأخرى المتكبدة من الشركة فيما يتعلق بحدث تقصير أو نتيجة له.

(البند 43) القانون واجب التطبيق و الاختصاص القضائي (الصيغة القانونية المناسبة للنزاعات والدعاوى والقوانين الناضمة ومكان التقاضي) وذلك كمايلي :

أ- يطبق القانون في دولة سانت لوشيا لحل اى نزاع يتعلق بتنفيذ احكام هذا العقد مهما كانت جنسية الطرف الثاني .

ب- تكون محاكم دولة سانت لوشيا دون غيرها هي المختصة بالنظر في الدعاوي الناشئة عن تنفيذ هذا العقد.

(البند 44) الضرائب و تسوية الالتزامات

لا تكون الشركة مسؤولة عن أي ضرائب أو رسوم مستحقة الدفع في أو بما يتعلق بالاصول أو غيرها من أصول العميل أو عن إدارة أو أي زيادة أو تناقص في قيمة الاصول أو أصول أخرى للعميل .و تكون جميع المبالغ التي يدفعها العميل للشركة بموجب هذه الاتفاقية خالية من أي خصم أو اقتطاع بسبب أي ضريبة ما لم يكن العميل مطالبا قانونا بتقديم تلك المبالغ مع إخضاعها للاقتطاع أو حجز الضريبة و في هذه الحالة يتم دفع المبلغ المستحق من العميل المرتبط به الاقتطاع أو حجز الضريبة وصولا الى الحد اللازم لضمان أنه و بعد القيام بهذا الاقتطاع أو الحجز(بما يشمل أي اقتطاع أو حجز يسري على المبالغ الإضافية مستحقة الدفع بموجب هذا الشرط)،

ستتلقى الشركة و تحتفظ(دون أي التزام يتعلق بذلك الاقتطاع أو الحجز)بمبلغ كافي يساوي المبلغ الذي تلقته و احتفظت به على هذا النحو وكان ذلك الاقتطاع أو الحجز لم يتم أو لم يكن مطلوبا أن يتم مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة أعلاه فإن كانت الشركة مطالبة بدفع أي مبالغ بسبب الضريبة (بخلاف ضريبة صافي ارباح الشركة)أو احتسابها بالرجوع إلى أي مبلغ يتم قبضه أو مستحق القبض بموجب هذه الاتفاقية من الشركة، يلتزم العميل و بنا ء على طلب الشركة و دون تأخير بتعويض الشركة عن ذ لك المبلغ أو الالتزام جنبا إلى جنب مع أي فائدة أو غرامات أو نفقات مستحقة الدفع أو متكبدة فيما يتعلق بهذا الأمر.

ويحق للشركة تسوية أي التزام مستحق من العميل عن هذه الاتفاقية أو أي ترتيبات أخرى أو عقود أيا كانت(إلى الحد المستحق بشكل مفيد للشركة)من الحساب وأصوله بغض النظر عن مكان الدفع أو عملته .وإذا كانت الالتزامات بعملات مختلفة يحق للشركة تحويل الالتزام بسعر سوق العملات الأجنبية في مسارها التجاري المعتاد بغرض التسوية .كما يحق للشركة تطبيق أي مبلغ تسلمته من أو لصالح العميل أو أي أصول في الحساب كجزء أو السير في دفع أي مبلغ مستحق من العميل بموجب هذه الاتفاقية أو أي ترتيبات أو عقود أخرى.

(البند 45) التنازل

يسري العمل بهذه الاتفاقية لصالح خلفاء الشركة و المتنازل لهم(سواء بطريق الدمج أو الاندماج أو خلافه .)و يمنح العملاء الشركة الحق في نقل ملكية حسابهم إلى أي شركة خلف أو أي مؤسسة أخرى .ولا يجوز للعميل التنازل عن أي حقوق أو واجبات خاصة بهذه الاتفاقية أو أي مصلحة في حسابه لأي طرف آخر دون موافقة كتابية مسبقة من الشركة.

(البند 46) استقلالية الأحكام

اذا اصبحت اية فقرة من فقرات هذا العقد باطلا او غير قابل للتنفيذ تكون هذه الفقرة او الشق وحده هو الذي يبطل ، اما باقي فقرات العقد والعقد تبقى صحيحه باعتبارها عقد مستقلا تأسيسا على نظرية انتقاص العقد الوارد ذكرها في احكام القانون لدولة سانت لوشيا

(البند 47) الاتفاق الشامل

تعد هذه الاتفاقية وجميع الاتفاقات المبرمة بين العميل والشركة فيما يتعلق بالحساب وأي بنود وشروط منصوص عليها في الموقع الإلكتروني للشركة أو في كشوف الحساب و تأكيدات عمليات التداول المقدمة للعميل ,مجمل الاتفاق بين الشركة والعميل و الذي لم يتلق أي إقرارات أو ضمانات بخلاف المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية.

(البند 48) تفاصيل العميل

يقر و يتعهد العميل بما يلي:

1. إن طلب فتح الحساب المقدم منه يمثل جز ء لا يتجزأ بطريق الإشارة من هذه الاتفاقية.
2. إن جميع المعلومات التي يتضمنها طلب فتح الحساب لدى الشركة صحيحة و مكتملة.
3. أنه في حالة ما إذا تطلب الأمر إجراء تغيير في أي معلومات مقدمة من العميل في طلب فتح الحساب ,يوافق العميل على إجراء التغييرات المناسبة في حساب العميل بإتباع الإجراءات المتاحة على الموقع الإلكتروني للشركة او بالاتصال بالشركة للحصول على المزيد من التعليمات.و يخول العميل الشركة لإجراء الإستعلامات حسبما تراه مناسبا ، في أي وقت، للتحقق من صحة معلومات العميل.

أ **إذا كان العميل شخصاً طبيعياً)فرداً (:** يقر العميل بأن عمره يتجاوز 18 عاما وأنه يتمتع بالأهلية القانونية لإجراء أنشطة الاستثمار و أنه على دراية بمخاطر الاستثمار.

ب **إذا كان العميل شركة :** يقرالعميل وممثلوه المعتمدون و يتعهدون بما يلي:

1. أن العميل المصرح له، بموجب عقد تأسيس الشركة أوعقد المشروع المشترك أو اللائحة الداخلية أو عقد العمل أو غيرها من المستندات المنظمة و الاختصاصات القضائية المسجل بها العميل أو الخاضع لتنظيمها، بإبرام هذه الاتفاقية و التداول على الأوراق المالية أو منتجات الاستثمار الأخرى في حساب العميل.
2. أنه ليس فاقدا للأهلية القانونية.
3. أنه ميسور ماليا.
4. أن لديه الخبرة والدراية الكافيتين بمخاطر وخصائص الأوراق المالية، و الخيارات، و عقود المستقبل، و العقود مقابل الفروقات، و العقود خارج المقصورة و غيرها من منتجات الاستثمار التي سيتم التداول عليها في حساب العميل.
5. أن الأشخاص الذين يحددهم العميل للشركة مصرح لهم بإدخال الأوامر و/أو التداول بالنيابة عن العميل و أن لهم الصلاحية الكاملة للقيام بذلك.

(البند 49) الخصوصية و حماية المعلومات

تتخذ الشركة احتياطات جوهرية لحماية المعلومات للعملاء الحاليين و السابقين أو الذين تعاملت معهم. ولا يترتب اية مسؤولية مالية وقانونية على الشركة في حالة الظروف الخارجة عن ارادة الشركة.

1. لا يجوز للشركة بيع المعلومات إلى الغير :لا يجوز للشركة بيع معلومات العميل للغير أو ترخيص الغير للقيام بذلك لصالح شركات أخرى.
و برغم ذلك، تخطر الشركة العميل مسبقا إذا كان يشترط ترخيص البيانات للغير.
2. حماية المعلومات أولوية للشركة :تطبق الشركة العديد من السياسات و الممارسات التي تستهدف حماية خصوصية معلومات العميل، وتقيم الشركة هذه السياسات بشكل دوري لتوفير الحماية لمعلومات العميل.
3. جمع تفاصيل العملاء عبر قنوات العمل :تجمع الشركة بيانات عملائها لتسهيل عمل العملاء مع توفير الخدمات الكافية و زيادة الانتاجية وتجمع الشركة و تسجل المعلومات التالية حول العملاء:

أ- البيانات المدونة في طلب فتح الحساب و النماذج الأخرى التي يقدمها العميل للشركة.

ت- بيانات التداول المقدمة من العميل عبر الموقع الإلكتروني للشركة.

ت-معلومات الائتمان للتحقق من معلومات العميل المتعلقة بهويته و تحديد المركز الائتماني للعميل.

ث- المعلومات المتعلقة بعمل العميل ومكان إقامته.

4. **المعلومات المرسلة للغير** : يجوز إرسال بعض المعلومات إلى السلطات الإشرافية / التنظيمية بموجب القوانين السائدة.

(البند 50) سرية عناوين البريد الإلكتروني

تستخدم الشركة عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بعملائها لتزويدهم بالمعلومات التي تسهل تعاملهم مع الشركة .كما تقدم الشركة خدمات أخرى عبر البريد الإلكتروني مثل الإصدارات الجديدة و الإعلانات المتعلقة بأسواق الأسهم ... إلخ .كما يجوز للشركة أن تستخدم عنوان البريد الإلكتروني للعميل لتزويده بمعلومات حول المنتجات و الخدمات الجديدة أو فرص الاستثمار التي قد تجذب انتباه العميل.

(البند 51) في حالة الشكوى

في حال استدعاء تقديم شكوى ضد الشركة، يرجى التقدم بها للشركة خطيا.

(البند 52) مدة الاتفاقية والفسخ

يسري العمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محددة ما لم يتم فسخها من أي من الطرفين بموجب إخطار كتابي مسبق في غضون ثلاثة أيام عمل رسمية يوجه للطرف الآخر .ولا يعفي فسخ هذه الاتفاقية العميل من أي التزام أو مسؤولية تتعلق بأي تداولات أو معاملات تمت حتى تاريخ الفسخ .وفي حالة فسخ العقد، يحق للشركة إغلاق جميع أوامر المنتجات المفتوحة في حساب العميل و إلغاء جميع الأوامر المعلقة التلقائية المحددة مسبقا.

(البند 53) متفرقات:

53.1 الهامش (Margin) يحق لشركة تغيير وتعديل الهامش والرافعة المالية للمنتجات والادوات المالية بدون سابق انذار وحسب ما تقرره الشركة .

53.2 التصفية (liquidation)

ستبدأ تصفية المركز المفتوحة بمجرد وصول الرصيد الحالي إلى (20٪)من قيمة الهامش النقدي ،وفي حالة التقلب الشديد في الاسواق المالية العالمية ، هناك احتمالات لحدوث بعض الانزلاقات السعرية **(Slippage)** في عمليات التصفية .

53.3 الانزلاقات السعرية (Slippage) يتم التفعيل للأوامر المعلقة على نظام الانزلاق السعر **(Slippage)** سواء كان ذلك خلال ساعات التداول أو عند افتتاح السوق وذلك اذا ما وجد فجوة (**GAP**)بين سعر السوق الاصلي المراد تنفيذه والسعر الجديد وسيتم تنفيذ الاوامر على اول سعر يتم تعليمه على الشاشة وتم عليه التداول وتم اعتماده من قبل الشركة وليس على السعر الاصلي المراد تنفيذه.

53.4 العجز (Deficits) في حالة حصول عجز في حسابات العملاء(الرصيد بالسالب) بسبب عوامل التداول والحركات السريعة في الاسواق المالية يتحمل العميل هذا العجز ويفوض الشركة باقتطاعه من مستحقاته المالية.كما يحق للشركة تغيير شروط التداول وعلى سبيل المثال وليس الحصر (الهامش،الرافعة المالية ، تصفية المراكز ، السبريد....الخ).

53.5 تعتبر الاسعار الظاهرة على شاشة التداول اسعار معتمدة للعملاء ما لم تقرر الشركة عكس ذلك خصوصا في حالة حدوث خلل في التسعير (wrong price) ويحق للشركة الرجوع لمنصات اسعار عالمية معتمدة لاعتماد السعر الصحيح). وبالتالي لا يترتب على الشركة اية التزامات او مطالبات مالية نتيجة للتسعير الخاطىء ونتائجه .

53.6 يحق للشركة العمل على عدم تنفيذ الصفقات بشكل مباشر والقيام بعملية اعادة التسعير (Requote) خصوصا في التحركات السعرية السريعة وخلال صدور الاخبار الاقتصادية المهمة وحسب ما تقرره الشركة.

53.7 يكون العميل هو المسؤول عن متابعة حساباته وتعزيزها وذلك لضمان توفر الهامش المطلوب لابقاء المراكز مفتوحة، وبعكس ذلك يتم اغلاق المراكز المفتوحة على الحسابات ويتحمل العميل اية خسائر تنتج عن عدم وجود رصيد كافي في حسابه او حساباته.

53.8 يحق للشركة وحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية العالمية تعديل السياسات المالية ومواصفات الادوات المالية(وعلى سبيل المثال وليس الحصر، الهامش ، الرافعة المالية ، السبريد ، نسبة تصفية المراكز...)دون الرجوع للعميل وبدون تحمل اية مسؤولية اوخسائر او مطالبات مالية تنتج عن هذه التعديلات والتغيرات) .

53.9 لا يعتبر استلام الاموال والحوالات المالية نافذا ولا يتم ايداعه في حساب العميل الاّ بعد يومين عمل رسمي على استلامها او حسب ما تقرره الشركة.

53.10 يحق للشركة الغاء اية صفقات ونتائجها والارباح المتحققه منها اذا تم اجراء هذه الصفقات بطريقة تخالف هذه الاتفاقية والشروط والاحكام واذا كان العميل يسعى للاستفادة من التأخير الممكن حدوثه في التسعير او التسعير الخاطىء او اية ممارسات خاطئة من قبل العملاء وذلك حسب ما تقرره الشركة ، وعليه يتحمل العميل اية خسائر تنتج عن عملية الالغاء هذه .

53.11 سوف يتم اغلاق المراكز والصفقات المفتوحة والتي مضى عليها سنة او اكثر وحسب ما تقرره الشركة وبدون سابق انذار.

53.12 يتعهد العميل بان يتم استخدام اداة التحوط (Hedge) بطريقة صحيحة وسليمة وكاداة للحماية وليس كاداة لتنفيذ عدد عقود اكبر من الهامش الاصلي المتاح، وهذا يعني انه لايجوز للعميل السحب من رصيد الحساب الذي تم استخدام اداة التحوط فيه (Hedge) الاّ بعد ابقاء هامش العمليات المفتوحة (شراء وبيع)وبعكس ذلك يحق للشركة ايقاف استخدام اداة التحوط فيه (Hedge)و او فرض رسوم وعلى استخدامها.

53.13 يخلي العميل الشركة من أي مسؤولية فيما يتعلق بأي تكاليف، مطالبات، ومصاريف من أي نوع قد تستحق على الشركة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لأي فعل أو خطأ من العميل بشأن علاقته بالشركة أو نتيجة عدم إيفاء العميل بأي من التزاماته الواردة في هذه الاتفاقية أو خرق العميل لأي من بنود الاتفاقية .

53.14 باستثناء ما تحدده هذه الاتفاقية صراحة، لا تكون الشركة بأي حال من الأحوال مسؤولة أمام العميل بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي خسائر، ضياع أرباح، ضياع فرص، تكاليف، نفقات، غرامات، أو أضرار قد يتكبدها العميل فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

53.15 قد يتم تسجيل المكالمات الهاتفية بين العميل والشركة . جميع التعليمات التي يتم استلامها عبر الهاتف تكون ملزمة كما لو تم استلا مها خطيا. تبقى جميع التسجيلات ملكية حصرية للشركة ويقر العميل بمحتواها كدليل معتمد على التعليمات أو المحادثات المسجلة فيها. يوافق العميل على حق الشركة في تقديم نسخ من تلك التسجيلات لأي محكمة أو جهة تنظيمية أو هيئة حكومية.

53.16 لا تشكل أي ممارسة كلية أو جزئية لأي حق أو سلطة أو إجراء أو الامتناع أو التأخر عن ممارستها (وفقاً لهذه الأحكام أو القانون) من قبل الشركة تنازلاً أو انتقاصاً أو استثناءا لتلك الحقوق أو السلطات أو الإجراءات الناشئة بموجب هذه الاتفاقية أو القانون.

53.17 يحق للشركة إسناد هذه الاتفاقية بمزاياها والتزاماتها إلى طرف ثالث كلياً أو جزئيا، شريطة أن يلتزم الطرف المسند إليه بشروط هذه الاتفاقية. يعتبر مثل هذا الإسناد ساريا خلال 10أيام عمل من اليوم الذي اعتبر فيه العميل متبلغاً به وفقا لهذه الاتفاقية.

53.18 سيتم اغلاق المراكز التي تم التحوط عليها (Hedge) بشكل تام بعد مرور شهر(Close by hedge). وبدون اشعار مسبق . ولا تتحمل الشركة اية مسؤولية قانونية او خسائر تنجم عن اغلاق المراكز وتغيير الهامش .

53.19 الحسابات الغير فعالة (لم يتم اجراء عمليات تداول عليها) لمدة تتجاوز 3 اشهر(90 يوم) سيتم ازالتها نهائيا من برنامج التداول، ولن تتوفر كشوفات حسابات لها بعد مرور 3 اشهر ومن يرغب من اصحابها في التداول عليه التقدم بطلب فتح حساب جديد .

53.20 يكون شكل وكيفية تنفيذ جميع المعاملات بصورة الكترونية ما لم يكن هناك اتفاق يقضي بخلاف ذلك، حيث يكون ذلك عن طريق التجارة الالكترونية لتسهيل الشراء بالسعر المعروض – طويل الاجل- او للبيع بالسعر المعقول للمصدر ذي الصلة .

53.21 ان الطرف الثاني وافق على على انه يحق للطرف الاول ان يقوم بغلق جميع المعاملات دون سابق انذار اذا استصوب الطرف الاول ذلك .

53.22 تخضع الاسعار المعروضة للوقت الذي تم فيها عرض السعر ، وستخضع الاسعار تلك للتغير وان الطرف الثاني يصادق ويوافق على انه من الممكن ان يكون هنالك فرق شاسع بين الاسعار المعروضة من قبل الطرف الاول والاسعار في السوق وذلك في ظل ظروف معينة، أذ قد لا يكون في حجم العينات التي تم تضمينها في تفاصيل هذا العقد وليس هنالك مستوى محدد لهذا الحجم، وايضا يصادق على انه حين اغلاق العمليات من الممكن ان يكون الفرق اكثر او اقل من السعر حين فتح العمليات ، اما بصدد العمليات حين اغلاق السوق الرئيسي او تلك التي لا تتعلق بالسوق الرئيسي فأن الارقام المعروضة من قبل الطرف الاول هو انعكاس رأي الطرف الاول لسعر السوق في ذلك الوقت ، ويصادق الطرف الثاني على ان الارقام المحددة من قبل الطرف الاول تستند الى راي معقول والفرق الحاصل هو انعكاس رأي الطرف الاول لظروف السوق .

53.23 في كل الاحوال يحق للطرف الاول رفض الطلب المقدم من قبل الطرف الثاني، اذا لم يتضمن حالة من الاحوال المبينة من قبل الطرف الاول وفي هذه الحالة لا يحق للطرف الثاني مطالبة الطرف الاول بالتعويض.

53.24 ان الطرف الاول يحتفظ بالحق في رفض أي طلب مقدم من الطرف الثاني لفتح او اغلاق العمليات اذا كانت اكبر من المستوى الاني للسوق .

53.25 لا يقع على الطرف الاول أية مسؤولية بفتح او اغلاق اية عمليات مقدمة من قبل وكيل الطرف الثاني اذا اعتقد الطرف الاول انوكيل الطرف الثاني تجاوز صلاحياته ، وفي حالة قيام الطرف الاول بفتح عمليات اوحساب للطرف الثاني قبل ان يتبين له بان وكيل الطرف الثاني تجاوز صلاحياته المخولة له من قبل الطرف الثاني ففي هذه الحالة يحق للطرف الاول ان يسلك احد الخيارين ، اما ان يقوم باغلاق العمليات او الحياب بالسعر السائد حين الاغلاق او اعتبار العمليات باطلة وغير صحيحة من حيث الاساس، وحين استعمال احد الخيارين من قبل الطرف الاول فلا يحق للطرف الاخر الاعتراض ولا يكون له اي سلطان على ذلك .

53.26 لا يقع على الطرف الاول اية مسؤولية بفتح اي حساب اذا توصل الاخير بصورة واضحة وجلية بأن حدوث هذا الفعل من الممكن ان يكون غير عملي او اذا كان ذلك الفعل يؤدي الى مخالفة القوانين والتعليمات المرعية ، ففي هذه الحالة يحق للطرف الاول ان يقوم باغلاق العمليات او الحساب بالسعر السائد في ذلك الوقت او اعتبار العمليات تلك باطلة من حيث الاساس.

53.27 في حالة قيام الطرف الثاني بفتح او اغلاق اي حساب او عمليات من الممكن ان يستقطع من الطرف الثاني عمولة لصالح الطرف الاول بنسبة مئوية على اساس سعر فتح او اغلاق الحساب و العمليات.

53.28 في أي وقت يحق للطرف الاول دون توجيه سابق انذار اجراء المقاصة لأي التزام مستحق له او لأحد شركاته التابعة له بذمة الطرف الثاني في الالتزامات الجارية مستقبلا سواء تم تصفية الالتزام ام لم يتم.

53.29 في بعض الحالات يقوم الطرف الثاني بتكليف طرف اخر لادارة حسابه وفي هذه الحالة فأن الطرف الثاني يقوم بذلك على مسؤوليته، وحينها عليه ان يقدم استمارة موقعة مقدمة من قبله على شكل مستند أو وكالة يأذن للوكيل أدارة حساب العميل ، وان العميل (الطرف الثاني) هو المسؤول وحده لاي تقصير يبدر من وكيله او المأذون له ولا يسأل عنه الطرف الاول .

53.30 في حالة عدم رضا الطرف الثاني من خدمات الطرف الاول يتوجب عليه ان يخبر الطرف الاول بذلك شفويا او بصورة كتابية وعليه على الطرفين البحث عن حل معقول ومناسب لذلك .

53.31 يحق للطرف الاول ان يقوم بمراقبة البريد الالكتروني للعميل والرسائل الواردة فيه والذي يقوم بارسالها العميل ويحق للطرف الاول ايضا تسجيل الاتصال الهاتفي بين الطرفين ، وهذا الحق يختص به الطرف الاول لوحده ويجوز استعماله من قبله عند حصول النزاع ويعد دليل من ادلة الاثبات .

53.32 اذا تم تنفيذ العمليات بصورة كاملة او تم تنفيذ جزء منها ، فلا يجوز للطرف الثاني أن يقوم بأبطال تلك العمليات بقدر الجزء المنفذ.

53.33 التصفية (liquidation) ستبدا تصفية المركز المفتوحة بمجرد وصول الرصيد الحالي إلى (20) من قيمة الهامش النقدي ، وفي حالة التقلب الشديد في الاسواق المالية العالمية ، هناك احتمالات لحدوث بعض الانزلاقات السعرية (Slippage) في عمليات التصفية . مع العلم ان العملية التصفية تدريجية و تبدا من المركز الأكثر خسارة و بغض النظر اذا كان هذا المركز داخل في عملية تحوط (Hedge) ام لا

53.34 كما هو معلوم بأن عملية التحوط الكامل أو الجزئي (Hedge) لا تمنع عملية اغلاق المراكز اذا وصل الرصيد الحالي الى (20%) من قيمة الهامش النقدي . حيث ان اتساع السبريد و خصوصا في الأوقات التي لا تتوفر بها السيولة و في التحركات السريعة و خلال صدور الأخبار يؤدي الى التسع السبريد و بالتالي من المحتمل ان تصل نسبة الهامش الى اقل من 20 و بناء عليه يقوم النظام باغلاق المراكز بدءا من الأكثر خسارة و بشكل تدريجي

53.35 منع استغلال الفوارق والسواب:

يلتزم العميل باستخدام الحساب لأغراض تداولية مشروعة فقط، ويحظر عليه القيام بأي من الممارسات الآتية:

أ. فتح صفقات متعاكسة أو متوازية في حسابات متعددة لدى الشركة أو لدى شركات أخرى بهدف استغلال فروقات السواب أو التسعير.

ب. استخدام استراتيجيات المراجحة (Arbitrage) أو أي أنماط تداول تؤدي إلى تحقيق أرباح غير طبيعية أو بدون تحمل مخاطر حقيقية.

ج. أي نشاط تعتبره الشركة أو مزوّد السيولة مخالفًا للأعراف التجارية أو غير مقبول.

د. استخدام برامج أو روبوتات (Expert Advisors) أو أي أدوات آلية بطريقة تهدف للتحايل على أنظمة الشركة أو استغلال فروقات التنفيذ.

هـ. استغلال أخطاء النظام أو الأسعار (Wrong Price / Latency Arbitrage) لتحقيق أرباح غير مشروعة.

و. فتح صفقات وقت الأخبار أو الأحداث الاقتصادية الكبرى بقصد استغلال الانزلاقات السعرية أو تأخيرات التنفيذ بشكل غير مشروع.
ز. التداول المتبادل (Churning) أو تحريك الحساب عبر صفقات وهمية بغرض زيادة العمولة أو حجم التداول دون نية حقيقية للتداول ويُعد تقدير الشركة أو مزوّد السيولة بخصوص وجود أي من هذه الممارسات نهائيًا وملزمًا ولا يخضع لأي اعتراض أو طعن وفق سياسات الشركة التشغيلية المعتمدة ومزودي السيولة

تحتفظ الشركة بالحق الكامل في:

- إلغاء أو تعديل أي صفقات أو أرباح ناتجة عن هذه الممارسات.
- تجميد الحساب مؤقتًا أو دائمًا.
- حجز أو خصم الأموال وفقًا لما تراه مناسبًا.
- إبلاغ الجهات الرقابية أو السلطات المختصة عن أي ممارسات مخالفة.

53.36 قابلية التعديل والتحديث

يقرّ الطرف الثاني (العميل) ويوافق صراحةً على أن الطرف الأول (الشركة) يحتفظ بالحق المطلق، وفقًا لتقديره المنفرد، في تعديل أو تحديث أو استبدال أو إضافة أو إلغاء أي من بنود هذه الاتفاقية أو أي من ملاحقها أو سياسات التداول أو خصائص المنتجات أو شروط التنفيذ أو الرسوم أو العمولات أو الهامش أو الرافعة المالية أو نسب التصفية أو السبريد أو السواب أو أي ترتيبات تشغيلية أو تنظيمية أخرى، وذلك في أي وقت، ودون الحاجة للحصول على موافقة مسبقة من الطرف الثاني.
ويكون إخطار الطرف الثاني بهذا التعديل عبر أي من الوسائل التالية كافيًا وملزمًا:
النشر على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة و/أو بوابة العميل و/أو منصة التداول، و/أو
البريد الإلكتروني المسجل لدى الشركة، و/أو
الرسائل النصية أو الإشعارات داخل المنصة أو عبر قنوات التواصل المعتمدة لدى الشركة.
ويعتبر استمرار الطرف الثاني في استخدام حساب التداول أو الدخول إلى المنصة أو تنفيذ أي عمليات بعد تاريخ سريان التعديل قبولًا نهائيًا وملزمًا لهذه التعديلات، سواء اطّلع عليها الطرف الثاني فعليًا أم لم يطّلع، ولا يحق له الاعتراض أو المطالبة بأي تعويض أو إلغاء أو فسخ بسبب تلك التعديلات.
وفي حال عدم موافقة الطرف الثاني على التعديلات، يلتزم بإخطار الشركة خطيًا والتوقف فورًا عن استخدام الخدمات وطلب إغلاق الحساب وفق الإجراءات المعتمدة، دون الإخلال بأي التزامات مالية أو قانونية قائمة قبل تاريخ الإغلاق.

53.37 صلاحيات تشغيلية خاصة :

"ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاستفادة من غياب رسوم السواب أو استغلال فروقات التسعير مع جهات أخرى."
كما يحق للشركة فرض رسوم التبييت و ال swap على الحساب في أي وقت دون سابق إنذار, كما يحق له ان يخصم منه بأثر رجعي يشمل جميع حسابات العميل ويعتبر ذلك من صلاحيتها التشغيلية والإدارية.

53.38 التزامات العميل:

يلتزم العميل بعدم استخدام الحساب أو خدمات الشركة في أي عمليات قد تُفسَّر كتلاعب أو استغلال للأنظمة، ويوافق على أن للشركة السلطة التقديرية الكاملة في تحديد ما إذا كانت أي من ممارساته تُعد تلاعبًا أو مخالفة، ويقر بأنه في حال ثبوت ذلك، فإن جميع نتائجه لاغية ولا يحق له المطالبة بأي تعويض.

53.39 إجراء خاص عند التلاعب:
في حال ثبوت أو الاشتباه بوجود أي عمليات تلاعب، يحق للشركة حجز الحساب بشكل فوري، وعمل بلوك كامل على التداول والسحب، وذلك لحين تقرير مصير الحساب من قبل مزوّد السيولة. ويقر العميل بأن قرار مزوّد السيولة في هذا الشأن يكون نهائيًا وملزمًا.

53.40أخلاء مسؤولية : الشركة لا تتحمل أي ضرر ناتج عن اداره محفظة للعميل أو ادارة حساب للعميل من قبل اي طرف كان علما ان شركة Investment Spot Ltd مسجلة وقائمة قانونيًا في دولة سانت لوشيا وتعمل كوسيط تداول وفق الإطار القانوني المعمول به هناك وتنتفع مقابل عموله فقط محدده عن كل عقد قياسي standard lot مذكوره في العقد.

53.41 ممارسات التداول المحظورة

1.المراجحة الزمنية(Latency Arbitrage)
تنفيذ صفقات من خلال استغلال التأخيرات بين تدفقات الأسعار والتنفيذ، بما في ذلك فتح وإغلاق المراكز بشكل متكرر خلال ثوانٍ للاستفادة من فروقات الأسعار بدلاً من تحركات السوق الحقيقية.
2.التداول عالي التردد(High Frequency Trading - HFT)
تنفيذ عدد كبير من الصفقات خلال أطر زمنية قصيرة جدًا، خاصةً عند دمج ذلك مع التنفيذ فائق السرعة، أو الإدخال السريع للأوامر، أو المضاربة المنهجية التي تهدف إلى استغلال قيود النظام أو السيولة.
3.المراجحة بين مصادر الأسعار(Price Feed Arbitrage)
التداول بناءً على فروقات الأسعار بين منصتنا ومصادر الأسعار الخارجية أو الوسطاء الآخرين.
4.السكالبينغ على مستوى التكات / السكالبينغ الدقيق(Tick Scalping / Micro-Scalping)
فتح وإغلاق الصفقات خلال بضع ثوانٍ أو عند تحركات سعرية طفيفة بطريقة متكررة ومنهجية.
5.التحوط عبر حسابات أو وسطاء متعددين(Hedging Across Multiple Accounts or Brokers)
استخدام عدة حسابات تداول أو وسطاء خارجيين للتحوط من المراكز بطريقة منسقة بهدف إلغاء مخاطر السوق.
6.المراجحة الإخبارية / استغلال فجوات السوق(News Arbitrage / Exploiting Market Gaps)
التداول أثناء الأخبار ذات التأثير العالي، أو فترات التقلب الشديد، أو فجوات السوق بقصد استغلال تأخيرات التنفيذ أو التسعير غير الطبيعي.
تُصنَّف جميع الممارسات المذكورة أعلاه ضمن **التدفقات السامة** .**(Toxic Flow)** وأي حسابات يثبت انخراطها في مثل هذه الأنشطة ستخضع لمراجعة فورية واتخاذ الإجراءات المناسبة، والتي قد تشمل تعليق الحساب أو إغلاقه.
إشعار هام:
يرجى ملاحظة أن أي أرباح أو أرصدة أو مبالغ تم تحقيقها نتيجة لهذه الممارسات المحظورة **لن تكون مؤهلة للسحب تحت أي ظرف من الظروف**، حيث تُعتبر غير صالحة وتشكل انتهاكًا مباشرًا لسياسات التداول الخاصة بنا.

الإقرار والقبول والموافقة (إلكترونيًا):
أُقرّ وأوافق بأنني قد اطّلعت على هذه الاتفاقية بالكامل بالصيغة المعروضة لي إلكترونيًا وقت الموافقة، بما في ذلك جميع البنود والشروط والأحكام والبنود الفرعية والمتفرقات والملاحق وسياسات التداول وخصائص المنتجات وإخطارات التداول ذات الصلة، وأفهمها فهمًا كاملًا وواضحًا.
كما أُقرّ بأنني قد حصلت، عند الطلب، على إيضاحات وأجوبة وافية بشأن أي استفسارات تتعلق بهذه الاتفاقية.
وأُقرّ بأن جميع البيانات والمعلومات التي قدّمتها للشركة صحيحة وكاملة ومحدثة، وأتحمل المسؤولية الكاملة عن أي خطأ أو نقص أو عدم تحديث يترتب عليه أثر مالي أو تشغيلي أو قانوني.
وأُقرّ بأن وسائل المصادقة الإلكترونية المعتمدة لدى الشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (اسم المستخدم، كلمة المرور، رموز التحقق، البريد الإلكتروني المعتمد، رقم الهاتف، الإشعارات داخل المنصة، والمكالمات المسجلة، وأي قنوات تواصل معتمدة)، تُعد وسائل إثبات قانونية ومُلزمة لتعليماتي وأوامري ومعاملاتي.
وبالضغط على زر)أوافق على الشروط والأحكام(، أو باستخدام الحساب أو المنصة أو تنفيذ أي عملية بعد ذلك، أوافق بشكل صريح ونهائي على الالتزام بجميع ما ورد في هذه الاتفاقية وملاحقها، سواء المرفقة حاليًا أو التي قد تُنشر أو تُضاف أو تُحدّث لاحقًا وفق آلية الإخطار المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وتُعد هذه الموافقة نهائية وملزمة قانونيًا فيما يتعلق بحسابي والتداول مع الشركة.

تحذير:
جميع الأسعار والرسوم البيانية على موقعنا هي للاطلاع فقط.
تلتزم الشركة بالأسعار التي سجلت على منصة **MT5** على خادمنا، Investmentspot Ltd

الملحق (1) – اعتماد الهوية والوسائط الإلكترونية (بديل بطاقة التوقيع)

يُعد هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من مستندات فتح الحساب الخاصة بالعميل.
يُقرّ العميل بأنه يعتمد وسائل المصادقة الإلكترونية المعتمدة لدى الشركة (بما في ذلك اسم المستخدم، كلمة المرور، رمز التحقق، البريد الإلكتروني، رقم الهاتف، الإشعارات داخل المنصة، وأي وسائل تحقق أخرى تعتمدها الشركة) كوسيلة رسمية لتوثيق هويته واعتماد أوامره وتعليماته ومعاملاته.
كما يقرّ العميل بأن أي تعليمات أو موافقات تصدر منه عبر المنصة أو البريد الإلكتروني المعتمد أو المكالمات المسجلة أو قنوات التواصل المعتمدة لدى الشركة تُعد ملزمة قانونيًا كما لو كانت محررة خطيًا، وتُستخدم كدليل إثبات معتمد عند النزاع.
وبالضغط على زر (أوافق على الشروط والأحكام)، يوافق العميل على ما ورد في هذا الملحق ويعتمده اعتمادًا نهائيًا وملزمًا.

الملحق (2) – الكشف عن جدول الأتعاب والعمولات
يُقرّ العميل بأنه اطّلع على جدول الأتعاب والعمولات المبين أدناه، ويوافق على تفويض الشركة باستقطاع الرسوم والعمولات والمستحقات المنصوص عليها من حساب التداول الخاص به/بها، وفقًا لهذه الاتفاقية وملاحقها وسياسات الشركة المعتمدة.
وبالضغط على زر (أوافق على الشروط والأحكام)، يُعد هذا الإقرار قبولًا صريحًا ونهائيًا وملزمًا قانونيًا.

جدول العمولات المذكورة أدناه

أولا: (عمولات خاصة)

عمـــولات العمـــلات الآنيـــة لكـــل دورة تعامـــل كاملـــة بالعقد	**Pro 10 $ Prime 15 $ Nano 1 $ Spot 1 $**
عمـــولات ســـوق المعـــادن الآنيـــة لكـــل دورة تعامـــل كاملة بالعقد	**Pro 10 $ Prime 15 $ Nano 1 $ Spot 1 $**
عمـــولات العقـــود مقابـــل الفروقـــات الأخـــرى لكـــل دورة تعامـــل كاملـــة بالعقد	**Pro 10 $ Prime 15 $ Nano 1 $ Spot 1 $**

ثانيا : (عمولات أخرى)

عمولات حوالات بنكية	وفقًا للسياسات والرسوم التي تعتمدها الشركة
عمولات شيكات (بريد , قيد التحصيل)	وفقًا للسياسات والرسوم التي تعتمدها الشركة
خدمات رسائل هاتفية	وفقًا للسياسات والرسوم التي تعتمدها الشركة

الملحق (3) منصة نوع المنصة ميتا تريدر 5 :

- **تنفيذ أسعار السوق**

1. الحـــد الأقصـــى المســـموح بـــه 10 عقـــد لكـــل كبســـة زر (ملاحظـــة: لكـــل مـــن العمـــلات والمعادن والأسهم يحق للعميل كحد اقصى 50 عقد قياسي)
2. تنفيذ السوق
3. فروقات متغيرة
4. قد يتم تنفيذ عقود العملاء بأسعار مختلفة عن الأسعار المعلنة حسب أسعار السوق .
5. يتم تسييل العقود(اغلاق الصفقات) عند (20 %)نسبة النقد إلى الهامش أو أقل .
6. الرافعة المالية :- :- (Leverage): لغاية 1:300
7. يقـــر العميـــل بمعرفتـــه بكيفيـــة اســـتخدام نظـــام التـــداول (MetaTrader) والمعتمـــد مـــن قبـــل الشـــركة ، وانـــه علـــى معرفـــة ودرايـــة بكافـــة تفاصـــيله التـــي تمكنـــه مـــن ادارة حســـابه بكـــل ســـهولة وكفـــاءة ، ســـواء كـــان هـــذا النظـــام متـــوفر علـــى جهـــاز الحاســـب الالـــي او التلفون او على موقع الشركة الالكتروني.

8. سيتم اعتماد توقيت غرينتش لغايات التداول .

الرصيد السالب

إذا كان للعميل حساب أو حسابين فإن العميل يقر و يوافق على أنه يدين للشركة بالمبلغ السالب (Negative balance) إن وجد، و في هذه الحالة يوافق على أنه يحق للشركة عمل تسوية بين الحسابات واستقطاع المبلغ السالب من الحسابات الأخرى أو من الإيداعات الجديدة. كما ورد في البند(53.4) من هذه الاتفاقية .

الملحق (4) مواصفات المنتجات وشروط التداول

1- الحد الأقصى المسموح به (10) عقود
2-جميع المنتجات المتاحة على نظام التداول
3-فروقات متغيرة (السبريد متغير وغير ثابت)
4-قد يتم تنفيذ عقود العملاء بأسعار مختلفة عن الأسعار المعلنة حسب أسعار السوق .
5-يتم تسييل العقود(اغلاق الصفقات) عند (20 %)نسبة النقد إلى الهامش وذلك باغلاق المركز (العقود) الاكثر خسارة .
6-الرافعة المالية :- (Leverage): لغاية 1/300 وقابلة للتغيير والتعديل دون ادنى مسؤولية على الشركة (الطرف الاول)
7-يقر الطرف الثاني(العميل) بمعرفته بكيفية استخدام نظام التداول (MetaTrader 5) والمعتمد من قبل الشركة ، وانه على معرفة ودراية بكافة تفاصيله التي تمكنه من ادارة حسابه بكل سهولة وكفاءة ، سواء كان هذا النظام متوفر على جهاز الحاسب الالي او التلفون او على موقع الشركة الالكتروني.
8-سيتم اعتماد توقيت غرينتش لغايات التداول .
9-سوف يتم اغلاق المراكز والصفقات المفتوحة والتي مضى عليها سنة او اكثر وحسب ما تقرره الشركة وبدون سابق انذار.
10-الشروط اعلاه قابلة للتغير في أي وقت ودون الحاجة للرجوع للزبائن.

11-**الرصيد السالب** : اذا كان للعميل حساب أو حسابين فإن الطرف الثاني العميل يقر ويوافق على أنه يدين للشركة بالمبلغ السالب إن وجد، و في هذه الحالة يوافق على أنه يحق للشركة عمل تسوية بين الحسابات واستقطاع المبلغ السالب من الحسابات الأخرى أو من الإيداعات الجديدة. كما ورد في البند(53.4) من هذه الاتفاقية .

الملحق (5) اخلاء المسؤولية عن المخاطر

ينطوي التعامل في المنتجات والأوراق المالية أوأي منتج أو أداة مالية المقدمة من الشركة (والمشار اليها فيما بعد بإصطلاح " المنتجات)"على عدد من المخاطر بما يشمل (على سبيل المثال لا الحصر)مخاطر السوق ,ومخاطر المضاربة ,ومخاطر التحوط ,والتداول اليومي, والتداول لساعات عمل ممتدة ,ومخاطر التنفيذ والتكنولوجيا ,ومخاطر المنتجات ,ومخاطر العملات والمخاطر القانونية ,والمخاطر المحاسبية ,ومخاطر الائتمان ,ومخاطر الدولة الاجنبية ومخاطر نقص الاشراف التنظيمي ,ومخاطر الرفع ,ومخاطرالضرائب. كما ان الاستثمار في المنتجات يتطلب فهما لطبيعة الانشطة المالية بشكل عام والماما جيدا بطبيعة المنتجات ,وبالمخاطر ذات الصلة ,وبالقدرة المالية على تحمل الخسائر المتوقعة التي قد تتكبد نتيجة للاستثمار في المنتجات.
قد لا يكون هذا البيان كافيا لتناول جميع مخاطر التعامل مع المنتجات .و بالتالي فقبل البدء في اجراء معاملات مع الشركة و المنتجات ,ينبغي عليك ان تكون على دراية بطبيعة و بالمخاطرذات الصلة بالاستثمار في أو إجراء معاملات في المنتجات .و ينبغي عليك أن تكون على دراية تامة بأنك مسؤول وحدك عن تقييمك المستقل أو التحقيق في المخاطر المرتبطة بالاستثمار المرغوب فيه أو إجراء معاملات في أي منتج .وعليك أن تعتمد فقط على تقييمك للاستثمار أو المعاملة المرتقبة .وينبغي عليك ألا تفسير محتويات أي رسالة من الشركة أو مسؤوليها أو موظفيها أو وكلائها على أنها إستشارة قانونية أو ضريبية أو خلافه.

وقبل الإستثمار في المنتجات ,ينبغي عليك التشاور مع مستشاري الإستثمار والمحاسبة والمستشارين القانونيين والماليين ومستشاري الضرائب وغيرهم لإجراء تقييم مستقل للمخاطر والتبعات ومدى ملائمة الإستثمار في أو إجراء معاملة في المنتجات .ويتعين عليك كذلك التحقق من أن لديك المعرفة والخبرة والمهارة والاستشارة المهنية الكافية لإجراء تقييم خاص لمزايا ومخاطر الإستثمار أو إجراء معاملات في المنتجات .ولا تقدم الشركة أي إقرار بالخصائص المناسبة للمنتجات للأغراض القانونية أو المحاسبية أو التنظيمية أو الضريبية أو من حيث قدرة مستثمر معين على الاستثمار أوإجراء معاملات في المنتجات بموجب قيود الإستثمار القانونية المعمول بها.

كما يجب ,على جميع المستثمرين الذين تخضع سلطتهم الإستثمارية لقيود قانونية أو ضريبية ,التشاور مع المستشارين القانونيين لتحديد ما اذ ا كانت المنتجات سيل إستثمارات لهم .كما على المستثمرين الإستثمار في أو إجراء معاملات في المنتجات فقط إذا كانوا يستطيعون تحمل الخسارة الكلية لإستثماراتهم.

و يقر العميل بأن الشركة لا يمكنها تقديم ضمان فيما يتعلق بالارباح و/أو العوائد على رأس المال المستثمر في المنتجات .فبعض المنتجات ,مثل المشتقات ,قد تكون متقلبة بشكل كبير ،و بالتالي فهي عرضة للتغير في قيمة النقد محل عقد الخيار .وبالتالي ، فقد يتطلب منك إيداع تأمين قبل البدء في ممارسة أنشطتك مع الشركة .و يتيح لك التداول على السندات المشتقة رفع الإستثمار بدفع جزء من رأس المال المطلوب مع التعرض الكامل لتقلبات سعر الاصل محل عقد الخيار .لذا ,ينبغي عليك احتساب إلى أي مدى يتعين أن تزيد قيمة الاصل محل عقد الخيار بحيث يصبح وضعك مربحا ،مع الأخذ بعين الإعتبار جميع تكاليف المعاملة.

قد تتأثر الادوات المالية بعدد من العوامل , مثل معدلات الفائدة , و السعر ,والاصل محل عقد الخيار .وستكون عرضة للمخاطر الملائمة لطبيعة الاصل محل عقد الخيار وبالتالي ,ينبغي عليك الالمام بهذه المخاطر قبل ابرام اي من المعاملات.

و تستخدم استراتيجيات معينة للتخفيف من حدة مخاطر اجراء احدى معاملات المشتقات .و في ظروف معينة , قد لا تكون هذه الاستراتيجيات فعالة. و قد تنطوي الاستراتيجيات التي تجمع بين المراكز على مخاطر مثل اتخاذ مواقف مركز "قصير "او" طويل ."كما ان معاملات التحوط قد تتطلب المراقبة المستمرة , و قد يؤدي الاخفاق في المراقبة المناسبة على احدى معاملات التحوط الى جعل المركز إما غير مستقر او ثابتا بشكل مفرط مع تكبد خسائر. لذا عليك بمراقبة مراكزك ,و عليك الا تعتمد على قيام الشركة بذلك .كما تقر بأن ايقاف الخسارة لا يعني ان السند المشتق سيتم اقفاله عند ذلك السعر او حتى اقفاله .كما ان امر البيع بسعر السوق او الامر التلقائي المحدد مسبقا لا يعني ان السند المشتق سيتم اقفاله و تنفيذه بذلك السعر او حتى مجرد اقفاله او تنفيذه.

كما ان التداول مع الشركة يعني انك تدخل مركزا فقط مع الشركة بصفتها طرفا مقابلا .. و يقر المستثمرون بان القواعد المصممة لحماية المستثمرين الذين سيشترون الاوراق المالية عبر سوق للاوراق المالية او سوق تداول نظامية ,لا تسري .و بالتالي ,فان المراكز التي يحتفظ بها العملاء ليست قابلة لنقل الملكية للغير كما ان الاستثمارات او المعاملات في المنتجات ليست مؤمنا عليها بموجب اي برنامج تأمين.

يقر العميل بأنه على علم و دراية كاملة بنظام الخبير الآلي و/أو نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة(نظام الخبير الآلي)وكيفية عمله وتشغيله وايقافه، و انه قادر على اتخاذ قراراته بمفرده دون اي تدخل من نظام الخبير الآلي أو اي جهة كانت و انه يقبل و يوافق على استخدام خدمات نظام الخبير الآلي و يتعهد بانه مسؤول مسؤولية تامة عن اختيار و تحديد خيارات التداول المتوفرة له والسياسات والاستراتيجيات وذلك فيما يخص استخدام الخدمات كنظام الخبير الآلي و/او نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة التي لن يكون بامكانها تقديم أي مشورة له او تقديم اي نوع من الملاحظات بشأن طبيعة او خطورة او ملائمة اي عملية تداول اوصفقة او اي استراتيجية للاستثمار.

لا تتحمل الشركة اية مسؤولية قانونية او مالية او اي اضرار قانونية او خسائر مالية تنتج عن قيام العميل تفعيل او استخدام نظام الخبير الآلي و/او نظام ايقاف الخسارة المتسلسلة و لن تكون الشركة مسؤولة عن اي ضرر او خسارة بما في ذلك ,على سبيل المثال لا الحصر ,اي خسائر تداول في حساباته قد تحدث بشكل مباشر او غير مباشر نتيجة استخدام هذه الأنظمة.

الملحق (6) قانونية مصدر الاموال والملاءة المالية للعميل

يقر ويتعهد بمايلي :

1- ان كافة الاموال المودعة في حساب التداول هي اموال شخصية وان مصدرها قانوني وشرعي ولا تندرج تحت اي بند من بنود غسيل الاموال .

2- ان العميل يملك القدرة المالية والكفاءة والمعرفة للاستثمار في عمليات التداول في الاسواق المالية العالمية ، وان اية خسائر تتحقق نتيجة هذا الاستثمار لا تؤثر على الملاءة المالية للعميل ولا تشكل عائق امام الايفاء باية التزامات قصيرة او طويلة الاجل .

الملحق (7) طلب استخدام نظام التداول

انا صاحب حساب التداول اطلب تزويدي نظام التداول في الاسواق المالية العالمية (MetaTrader 5) والمعتمد من قبل الشركة على حاسبتي الشخصية وهاتفي النقال، ، واتعهد بأنني على معرفة ودراية بكافة تفاصيله الفنية وآلية استخدامه والتي تمكنني من ادارة حسابي بكل سهولة وكفاءة ، واتحمل كافة المسؤليات المترتبة من عمليات التداول والمتاجرة على حسابي من بيع وشراء او خروج وكذلك عند حصول اخطاء في عمليات المتاجرة من بيع وشراء واغلاق بصورة خاطئة اثناء استخدامي نظام التداول.

الملاحظة: الشركة لا تتحمل أي ضرر ناتج عن اداره محفظة للعميل أو ادارة حساب للعميل من قبل اي طرف كان علما ان شركة Investment Spot Ltd مسجلة وقائمة قانونيًا في دولة سانت لوشيا، وتمارس نشاط الوساطة وفق الإطار القانوني المعمول به هناك وتنتفع مقابل عموله فقط محدده عن كل عقد قياسي standard lot مذكوره في العقد.

أُقرّ بأنني اطّلعت على جميع البنود والشروط الواردة أعلاه، بما في ذلك البنود الفرعية والمتفرقات والملاحق، والخاصة بشركة أنفيستمنت سبوت، والمكوّنة مجتمعة من (23) صفحة، وأوافق عليها بالضغط على زر (أوافق على الشروط والأحكام).